GHURFAT TIJARAT WA-SINA'AT 'AMMAN

2269
.3934
.G5
.338

2269.3934.G5.338
Ghurfat Tijarat wa-Sina'at
'Amman
Ghurfat tijarat wa-sina'at
'Amman

DATE	ISSUED TO
SEP 17 '69	BINDERY

2269.3934.G5.338
Ghurfat Tijarat wa-Sina'at
'Amman
Ghurfat tijarat wa-sina'at
'Amman

DATE	ISSUED TO
SEP 17 '69	BINDERY

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 072535204

التطور الاقتصادي

في

المملكة الاردنية الهاشمية

مطبوعات

غرفة تجارة وصناعة عمان

٩٢٤١
Ghurfat Tijārat wa-Ṣinā'at 'Ammān

غرفة تجارة وصناعة عمان

Ghurfat Tijārat wa-Ṣinā'at 'Ammān

تستعرض

التطور الاقتصادي
في
المملكة الاردنية الهاشمية

« نظرات واحصاءات »

بمناسبة المؤتمر الثالث

لغرف التجـــارة والصناعة والزراعـــة
في البلاد العربية المنعقد في دمشق ١٩٥٣

وضع

علي الدجاني

سكرتير غرفة تجارة وصناعة عمان

2269
.3934
G5
.338

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم

ملك المملكة الاردنيه الهاشمية

مجلس ادارة

غرفة تجارة وصناعة عمان

الرئيس	:	محمد صبري الطباع
نائب الرئيس	:	محمد علي بدير
امين السر	:	جودت شعشاعه
الخازن	:	محمد ياسين التلهوني
وكيل امين السر	:	سعيد ملحس
وكيل الخازن	:	عبدالحميد الصفدي

الاعضاء

توفيق قطان	سامي عصفور
محمد ماضي	شفيق الحايك
عبدالرحمن ابو حسان	عبدالرحيم النوري

السكرتير : علي الدجاني

المحتويات

١ ـــ المقدمـــة

٢ ـــ التطور الاقتصادي

٣ ـــ المملكة الاردنية الهاشمية
« الموقع ـ المناخ ـ المساحة ـ السكان »

٤ ـــ شئون الزراعة

٥ ـــ شئون التجارة
أ ـــ التجارة الداخلية ، ب ـــ التجارة الخارجية

٦ ـــ الاتفاقيات التجارية

٧ ـــ شئون الصناعة

٨ ـــ عوامل النهوض القومي

استقيت المعلومات الاحصائية من :

تقارير وزارة التجارة والجمارك

ونشرة دائرة الاحصاءات العامة

مقدمـــة

البلاد العربية بلاد منحتها روابط الدين واحداث التاريخ مكانة رفيعة ، ووهبتها الطبيعة نعما طيبة، ولكن الظروف التى غشيت العرب فى جميع اقطارهم ، واطفأت شعلة حضارتهم ، ذهبت بخضرتهم وخيراتهم ، ودفعت بابنائهم الى لجة من ظلمات الجهل . ومآسي الفقر ، فغارت منابع الثروة وحل الضعف والوهن مكان القوة وعلو المكانة . وبقيت الخيرات الثمينة ، حبيسة التراخي وعدم المقدرة ، حتى وقعت غنيمة للامم الطامعة فيها ، ولكن الأمة العربية ، التواقة إلى السمو والعزة ، نهضت من سباتها وبدأت تستجمع اسباب نهضتها وقوتها ، وامتلأت النفوس فيها بعقيدة النهوض العملي لاثبات وجودها، واحكام بناء كيانها .

لقد شعرت هذه الامم انه لم يعد فى طاقة صبرها ان تبقى فى مؤخرة ركب الحياة ، فأخذت ترنو لبعث قومي شامل يحررها من مساوىء التخلف ، ويضفي عليها حيوية الامم الناهضة الراقيـــة .

ويسعى الاردن جاهداً للمساهمة بنصيبه فى حركة النهوض العربي ، ويعمل بجهود متصلة لبناء كيانه الاقتصادي على اسس صحيحة تتصف بالثبات والاستقرار .

وتساهم الغرف التجارية الاردنية فى هذا المسعى ، ببث الوعي الاقتصادي الايجابي ، والدعوة لبناء حياة اقتصادية رخية . وتشترك مع زميلاتها الغرف فى العمل من اجل التكتل وتبادل المصالح ، وتعزيز الروابط المعنوية بروابط مادية تزيدها وثوقاً والتحاما . وبوحي من هذه العقيدة تشترك فى المؤتمر الثالث لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وتقدم لاعضائه بعض المعلومات والاحصاءات عن الوضع الاقتصادي فى الاردن وعلاقته التجارية مع البلاد العربية ، آملة ان يجدوا فيها بعض الفائدة لمواصلة مساعيهم لتحقيق التضامن الاقتصادي العربي ، تلك المساعي ا لتى انطلقت من المؤتمر الأول فى الاسكندرية ثم تبلورت فى المؤتمر الثاني فى بيروت حتى وصلت الى المؤتمر الثالث بدمشق لتستأنف خطواتها الموفقة نحو الهدف المرتجى وما يضمره من نهضة فى العلم والعمل ، ورفعة فى الكرامة والحضارة .

والغرف التجارية الاردنية سعيدة بأن تساهم مع زميلاتها فى هذا الحقل لخير العرب اجمعين .

محمد علي بدير

نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان

على عتبـــة نهضـــة اقتصـــادية

التطور نمو مع الزمن ، يأبى الجمود ، ويزدري الركود . وهو قرين الرقي ، أول أهداف الحياة ، وأجلها شأناً واعتبـــاراً . والتطور نوعان : تطور مادي وتطور معنوي . وتقوم أسس الحضارة الثابتة على رسوخ التوازن والتكافؤ بينهمـا . ولقد ظهرت فى الحضارة الغربيـة عقيدة التفريق والتمييز بين التطورين ، ممـا أدى الى الحيـــدة عن جادة الانصاف فى حل المشاكل الانسانية بروح العدالة الصحيحة . فالتطور المـادي ليس سوى متابعة لحقائق العلم الجافة ، وتسيير الحياة الانسانيه فى لجة من ضوضاء آلات الانتـــاج والحرب ، وجلبة المنازعـــات والخصومات بين الشعوب . والتطور المعنوي ، تقدم فكري ، ورقي روحي ، يحبب الى الانسان الخير ، والجمال فى الحيـاة . ويهيئه لنشر الاصلاح واحقاق الحق واحترام الاخوة الانسانية عن رغبة لا عن رهبة . ومن نواحيه الهامة السمو بالنفس البشرية ، والسعي نحو الكمـال ، والتنعم بأجمل ما فى الحياة من سلام ، وسعادة ورخـاء .

فى الغرب سارت قافلة البشرية تحـــدوها قعقعة المصـانع وأصوات المطارق وزفرات المداخن . بينما سارت فى الشرق تهديـــها مزامير داود ، وترانيم السيد المسيح ، ورسـالة النبي الأمين ميممة شطر الايمان بالحق المطلق ، والوحدة الانسانية ، وافترقت القافلتـــان ، بين شرقيـــة ، ازدرت المـــادة ، وغربيـة ، كفرت بالتطور المعنوي ثم التقتـا لتحتربا فى ساحات الجشع ، والمطامع ، حيث فتكت المادة المجردة عن الاحساس والشعور بروح الايمان بالحق والعدالة والاخوة الانسانيه وصرعتها باسم المدنية تارة ، وباسم النهضة تارة أخرى . ثم تيقظ الشرق ، كما تيقظت البلاد العربية لما حدث ، وازدادت يقظة بعد حرب فلسطين ، التى بدأت اسبابها البعيدة بنشر الدعوة لانشاء وطن روحي وثقافي لليهود فى فلسطين ، وانتهت بهدر دماء العرب الآمنين وإخراجهم من ديارهم ، وحرمانهم من أوطانهم . وشملت هـذه اليقظة جميع اجزاء الشرق العربي ، فانتفض ينشد التطور المـــادي غير متناس ، التطور الفكري أو متغاض عن أهميته وقيمته للحياة الانسانية الشريفة .

ولما كان النهوض الاقتصادي هدف التطور المـادي ، فقد هبت على الشرق العربي موجة

من الوعي الشامل ، والادراك العميق ، غايتها رفع مستوى الحياة بين الامم العربية ، واستغلال طاقتهـــا البشرية ، والطبيعيـــة ، احسن استغلال لخـــير السكان واعزاز البلاد ومن ثم السير فى الركب العربي نحو الحيـاة الحرة الكريمة ، التى تضمن له مكانة محترمة بين مجموعة دول العالم . فالرقي الاقتصادي هو اليوم هدف وغاية ، ولا يتحقق إلا اذا تسنت للعرب القدرة على زيادة الدخل القومي والكفاءة فى توزيعه وانفاقه . فالارض العربية أرض طيبة سخية ، تكن فى باطنها الخصب ، والكنوز المدفنه ، والفرد العربي محب لأرضه ، مجد فى عمله ولكنه يفتقر إلى الوسائل التى تمكنه من استخلاص تلك الثورة والانتفاع بها على احسن الوجوه واضمنها فعالية لتحقيق سعادته ، وتحصين كرامته .

واي تقدم أقتصادي لابد وان يقوم والحالة هذه على معرفة كيفية استغلال الموارد الطبيعية، واستعمال المواهب والقوى الانسانية . وخوفاً على النتائج من مغبه الطفرة والارتجال لا بد من رسم التصاميم الانشائيـة القابلة للتنفيذ خلال مراحل معينة ، وتخويل هيئات فنيـة صلاحية الاشراف عليها فى منجى عن التيارات السياسية والخلافات المحلية .

والمملكة الاردنية الهاشمية ، كسائر شقيقاتها البلاد العربية تعاني نقصاً فى الثروة القومية ولكن الى حد أبعد كثيراً من غيرها ، وتواجه حالة من العسر الاقتصادي تتجلى سوءاتها للعيان فى ضعف الموارد المالية العامة ، وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً محزناً . وتختلف المشكلة فى الاردن عن المشاكل المماثلة فى البلاد الاخرى ، بسبب الزيادة الكبيرة المفـاجئة فى عدد السكان ، اثر نكبة فلسطين ، دون ان تقترن تلك الزيادة بتوسع ملائم فى الانتـاج أو الثروة العامة . ففي الاردن اليوم قرابة نصف مليون شخص من اللاجئين ، وعدد مماثل من الاشخاص ذوي الموارد الضئيلة ، ممن يعيشون على الكفاف .

ومن شأن مثل هـــذا الوضع أن يثير فى النفس ، شعوراً من القلق العميق ، ليس على الجيل الحاضر فحسب ، وانما على مستقبل الشعب وكيانه أيضاً . وحالات العسر الاقتصادي لا تعالج بالتمنى والرجاء ، ولا تكافح ببذل العواطف ومشاعر المودة ، بل تحتاج الى العمل ، لا سيما وانها حالة كاد أن يضيق بها الضيق أو هو ضاق ، ومع ذلك فان الاردن يتحمل العبء بثقة وأمل فى المستقبل، ويتلمس طريقه نحو الخلاص من مساوئها وآفات معايبها . وماذا يستطيع أن يفعل وطاقته المالية محدودة ، بل ماذا يستطيع غيره أن يفعل اذا ما واجه مثل هذه الحالة التى عز نظيرها ، والتى جاءت نتيجة للكارثة القومية المعروفة .

لقد اوجب وضعه الاعتماد على الموارد الخارجية ، لمساعدة اللاجئين من ناحية ، وتخفيف حالة العسر الاقتصادي من ناحية ثانية ، واعداد البلاد لاستبدال الموارد المالية الخارجية غير الثابتة وغير المستقرة بموارد ثابتة ومستقرة تفيض من خيرات البلاد ، وتقوم على نشاط أبنائها .

وقد اوضح المسئولون أن المنهاج الاقتصادي العام يتلخص فى بذل المساعي لتوسيع مساحة الاراضي الزراعية ، وتنمية موارد المياه ، لتوفير الغذاء الاساسي للسكان ، والاتجار بما يفيض عن حاجتهم ، واستغلال الثروات المعدنية وفى مقدمتها الفوسفات والمنغنيز والبوتاس وغيرها . وادخال التصنيع التدريجي وخاصة مؤازرة تلك الصناعات التى تتوفر خاماتها ، وتشجيع السياحة كمصدر للصادرات غير المنظورة . وتسير المشاريع الانشائية على هذا المنهاج ، يشرف عليها مجلس للاعمار يتألف من الوزراء المسئولين وعدد من وكلاء الوزارات والخبراء المحليين والاجانب . والقصد من كل هذه الجهود مساعدة البلاد مساعدة فعلية لتنظيم الانتاج ، والاستثمار ، واستغلال الطاقة البشرية والموارد الطبيعية فى الزراعة والصناعة ، كي تتأمن حرية العيش للسكان ، فى افق مقدرتهم المادية والفكرية ، وضمن نطاق علاقاتهم الاقتصادية مع البلاد العربية الشقيقة خاصة وغيرها من البلاد الاخرى بوجه عام .

فمن المشاريع الانشائية القائمة فى الاردن انشاء مصنع للأسمنت ، وبناء مدارس التدريب الفنى ، وبناء الاقنية للري ، وانشاء المساكن ، وانعاش المناطق الزراعية بالقروض والمساعدات المالية ، ودراسة الثروة المعدنية وكيفية استغلالها .

ومن حسن الطالع ان الشعب الاردني ، ومنه بطبيعة الحال رجال الاعمال ، يحيط علماً بمشكلته ، ويعرف مواطن علته ، ويتوق للتخلص من سوء حالته ، مبدياً استعداداً محموداً للتعاون مع المسئولين فى كل عمل ومشروع قد يذلل صعوباته ، ويقرب غاياته . ويعلم فى الوقت نفسه أن التطور الاقتصادي يتأتى من تفاعل عوامل متعددة تحتاج الى عامل الزمن كي تنمو وتزدهر وتؤتي طيب الثمار . فهو شعب أدركه الوعي الشامل ، وادركته رغبة تجاوبت فى جميع أوساطه بأن خلاصه يعتمد على خلاصه من التخلف الاقتصادي ، وتوفير الاسباب والوسائل التى تؤهله لحياة كريمة ، تمكنه من المساهمة فى إعادة بناء الحضارة العربية وتأمين منعتها لتصمد أمام المخاطر مهما عظمت ، واولها الخطر الصهيوني الجاثم فى بلاد فلسطين العربية .

وبينما يسير الاردن فى طريق التطور الاقتصادي تلازمه عقيدة التكتل والتضامن مع البلاد العربية الشقيقة بوحي من ايمانه الراسخ بأن البلاد العربية وحدة اقتصادية كاملة الاوصاف والمزايا ، تدعمها روابط روحية وخلقية ولغوية متماسكة العرى والحلقات .

إن الشعب الاردني يتطلع الى اليوم الذي يتمكن فيه من سد الثغرة بين وارداته وصادراته ، وزيادة موارده المالية العامة ليتخذ منها متكأ يساعده على التوسع فى بث العلم ، والعرفان ، ونشر الخدمات الصحية والاجتماعية وطي المشاكل وتخطي العقبات التى تعوق نهضة البلاد من كافة نواحي حياتها .

ومن أبرز نواحي التطور الاقتصادي فى الاردن وغيره من البلاد العربية ادراك الهيئات الاقتصادية الممثلة فى غرف التجارة والصناعة والزراعة بأن التخلف الاقتصادي ضعف انساني لا يمحق إلا بالاعمال الجدية القائمة على الصبر والمثابرة ، والايمان بأن الحياة تمجد العمل وتزدري الجمود ، وان حياة الامم سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والتضحيه ، وان التحرر الاقتصادي إنما يبدأ أولاً بتحرير الاذهان من الخمول ، وتطهير النفوس من الاثرة والانانية كي تتفتح أمامها آفاق التجديد والابداع ، وتتلمس طريقها فى الحياة مندفعة نحو أهدافها بقوتها الداخلية ، ورغبتها الذاتية .

إن الاردن اليوم يقف على عتبة نهضة اقتصادية يؤمل أن لا يطول وقوفه أمامها ، بل سيتخطاها الى ميدانها الرحب الفسيح . والمشاريع القائمة فيه حالياً خير شاهد على وصوله الى هذه المرحلة وهي خطوة البداية وبادرة السير الى الامام ، على الرغم من الاشواك التى تحف بطريق المسير .

المملكة الأردنية الهاشمية

الموقع ـ المناخ ـ المساحة ـ السكان

١ ـ الموقع

تحتل المملكة الاردنية الهاشمية مكاناً وسطا فى مجموعة بلاد الشرق الاوسط ، ومركزاً هاماً لطرق النقل وشبكة المواصلات مع الاقطار العربية . وهي محاطة بسوريا شمالاً ، والعراق شمالاً بشرق ، والمملكه العربية السعودية شرقاً وجنوباً ، والمنطقة المحتلة من فلسطين غرباً . ويلمس الجزء الجنوبي من المملكة خليج العقبة عند القرن الشرقي للبحر الأحمر . وتقسم المملكة الاردنية الهاشمية من الوجهة الطبوغرافية الى اربع مناطق تمتد جميعها من الشمال الى الجنوب وهي :

أولاً : المنطقة الجبلية او مرتفعات الضفة الغربية من المملكة التى تؤلف القسم العربي من فلسطين سابقاً ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ قدم .

ثانياً : منخفضات وادي الاردن المنخفضة عن سطح البحر بين صفر و ١٢٠٠ قدم وتضم وادي عربة فى الجنوب .

ثالثاً : مرتفعات الضفة الشرقية (او بلاد شرق الاردن سابقاً) وتمتد شرقاً باتجاه خط سكة حديد الحجاز .

رابعاً : المنطقة الصحراوية الممتدة شرقاً من خط سكة حديد الحجاز .

وتتخلل مرتفعات الاردن أودية كثيرة تنحدر نحو وادي الاردن واهم هذه الاودية نهر اليرموك والزرقاء ووادي شعيب ووادي الموجب ووادي الحسا ، ويوجد فى الضفة الغربية من الاردن واديان كبيران هما وادي الجالود ووادي الفارعة .

٢ ـ المناخ

يتميز مناخ المنطقة الغربية من الاردن ومرتفعات الضفة الشرقية بمناخ حوض البحر

الابيض المتوسط فهو مناخ حار وجاف فى فصل الصيف وممطر رطب فى فصل الشتاء، وتتراوح درجة الحرارة فى المناطق المرتفعة بين ٣٢ و ١٠٠ درجة فرنهايت وترتفع الى اكثر من هذا الحد فى وادي الاردن ومنطقة العقبة. ويبتديء موسم الامطار عادة فى أواخر شهر تشهر تشرين الاول (اكتوبر) وتستمر حتى شهر ايار (مايو) وينعدم هطولها بين شهري أيار (مايو) وتشرين الاول (اكتوبر) وتهطل الامطار غزيرة فى الشمال وشحيحة فى الجنوب وتلعب الامطار الدور الاول فى الانتاج الزراعي.

٣ ـــ المساحة

تقدر مساحة المملكة الاردنية الهاشمية بسبعة وثلاثين الفاً وخمسماية ميل مربع تقريباً وكانت هذه المساحة قبل توحيد الضفتين فى شهر نيسان سنة ١٩٥٠ حوالى خمسة وثلاثين الف ميل مربع. ويتألف القسم الاعظم من هذه المساحة أو ما يقدر بتسعين بالمائة منها من الاراضي البور والصحاري. وتقدر مساحة الاراضي المنزرعة و القابلة للزراعة حالياً فى الاردن باربعة آلاف ميل مربع عليها ان تعيل سكان الاردن الذين يقدر عددهم بين لاجئين ومقيمين[1] بمليون وثلاثماية الف نسمة أي ان كثافة السكان بالنسبة للاراضي الزراعية تبلغ ٣٣٢ نسمة للميل المربع الواحد.

٤ ـــ السكان

كان عدد سكان الاردن قبل نكبة فلسطين يقدر بنصف مليون نسمة ثم ازدادوا عداً حتى اصبحوا يقدرون الآن بمليون وثلاثمائة وواحد وسبعين الفاً.

توزيع السكان

يقطن القسم الاكبر من سكان الضفة الشرقية بين نهر الاردن وخط سكة حديد الحجاز حيث التربة تعتبر ملائمة للزراعة وكمية الامطار السنوية مناسبة لاعمال الفلاحة اكثر من المناطق الواقعة الى الشرق منها. وتقل كثافة السكان فى هذه الضفة تبعاً لقلة الامطار السنوية التى تكثر فى الشمال وتشح تدريجياً باتجاه الجنوب عند لواء معان والعقبة.

وفيما يلى جدول بتوزيع عدد السكان فى الاردن حالياً مستقى من نشرة الاحصاءات الاردنية ومشتملاً على السكان اللاجئين والمقيمين فى المدن واقضيتها.

(١) النشرة الاحصائية الرسمية لسنة ١٩٥١ صفحة ٤

بيان السكان فى الالوية والاقضية

اللواء	القضاء	عدد السكان الاصليين	عدد اللاجئين	مجموع عدد السكان التقريبى
عجلون	عجلون	٣١٠٥٢	٢٥٧	٣١٣٠٩
	اربد	١٣٢٤٨٢	٢٨١٩٨	١٦٠٦٨٠
	جرش	٣٢٣٧١	١٧٠	٣٢٥٤١
	المجموع	١٩٥٩٠٥	٢٨٦٢٥	٢٢٤٥٣٠
البلقاء	عمان	١٣٧٢١٨	٦٥١٩٩	٣٠٧٤١٧
	السلط	٥٢٦٨٠	٢١٦٧٠	٧٤٣٥٠
	مادبا	٢٨١٠٠	٢٥٤٧	٣٠٦٤٧
	المجموع	٢١٧٩٩٨	٨٩٤١٦	٣٠٧٤١٤
الكرك	الكرك	٤٨٩٤١	٧٩٧	٤٩٧٣٨
	الطفيلة	٢٠٥٥٠	٣١٠	٢٠٨٦٠
	المجموع	٦٩٤٩١	١١٠٧	٧٠٥٩٨
معان	معان	٢٢٧٩٠	٦٦٨	٢٣٤٥٨
	المجموع	٢٢٧٩٠	٦٦٨	٢٣٤٥٨
	مجموع الضفة الشرقية	٥٠٦١٨٤	١١٩٨١٦	٦٢٦٠٠٠
نابلس	نابلس	١٠٢٣٢٧	٣٠٨٣٨	١٣٣١٦٥
	جنين	٤٨٧٠٦	١٦٣٢٩	٦٥٠٣٥
	طولكرم	٤٦٨٩٨	٦٠٠٥٠	١٠٦٩٤٨
	المجموع	١٩٧٩٣١	١٠٧٢١٧	٣٠٥١٤٨
القدس	القدس	٤٧٠٨١	٢٥٩٢٨	٧٣٠٠٩
	رام الله	٦١٦٥٩	٨٥٥٧٤	١٢٠٢٣٣
	بيت لحم	٣٢٨٤٤	٣٢١٢٦	٦٤٩٧٠
	اريحا	٦٧٣٢	٥٢٧٧٠	٥٩٥٠٢
	المجموع	١٤٨٣١٦	١٦٩٣٩٨	٣١٧٧١٤
الخليل	الخليل	٦٤٤٢٧	٥٨٣٦٥	١٢٢٧٩٢
	المجموع	٦٤٤٢٧	٥٨٣٦٥	١٢٢٧٩٢
	مجموع الضفة الغربية	٤١٠٦٧٤	٣٣٤٩٩٠	٧٤٥٦٥٤
	المجموع العام	٩١٦٨٥٨	٤٥٤٧٩٦	١٣٧١٦٥٤

الحالة الاقتصادية العامة

الزراعة

تعتبر المملكة الاردنية الهاشمية بلاداً زراعية تقوم فيها الحياة الاقتصادية على الانتاج الزراعي بانواعه المختلفة . ويتألف القسم الأكبر من الدخل القومي من الحاصلات الزراعية، ويقل او يكثر حسب النجاح الذي تصيبه هذه الحاصلات فى مواسمها المختلفة . ولقد قدرت نسبة عدد السكان الذين يعيشون على الزراعة او الذين تعولهم الحاصلات الزراعية بخمسة وثمانين فى المائة من مجموع عدد السكان المقيمين أو ما يقرب من مائة وعشرين الف عائلة . وتقدر نسبة الزراعة من مجموع الدخل القومي حسب أحسن المصادر إطلاعاً بسبعين بالمائة من المجموع . ويؤخذ من التقارير الرسمية ان مساحة الاراضي المنزرعة تبلغ ثمانية ملايين دونم تقريباً ، منها ثلاثمائة الف دونم من اراضي السقي ، فاذا استثنينا اللاجئين فى الاردن واعتبرنا عدد السكان الآخرين ثمانمائة الف نسمة فان المساحة المقدرة للشخص الواحد تبلغ حوالى تسع دونمات من الاراضي الزراعية الجافة وأربعة أعشار الدونم من أراضي السقي .

وكانت المملكة الاردنية الهاشمية قبل انضمام فلسطين اليها قادرة فى السنوات الطيبة المحصول على اكفاء احتياجاتها السنوية المحلية وتصدير فائض قليل من الحبوب والخضار والقطاني . ولكن السكان الذين ازدادوا زيادة كبيرة منذ منتصف سنة ١٩٤٨، لم تقابلهم سوى زيادة ضئيلة فى مساحة الاراضي الزراعية وبالتالى فى المحاصيل الزراعية نفسها . ولذلك انخفضت درجة الكفاية الذاتية انخفاضاً هائلاً وأصبحت سبباً رئيسياً ، بل السبب الرئيسي ، لسوء الحالة الاقتصادية الراهنة . ويحاول السكان جهد طاقتهم توسيع الملكيات الزراعية باستصلاح الأراضي غير المنزرعة ضمن مقدرتهم المالية ، ومجال نشاطهم الجسمي . ويحاولون أيضاً جهد الطاقة استغلال الاراضي الجبلية وسفوح التلال ، ولكن جهودهم ومحاولاتهم تصطدم بقلة المياه المتوفرة للري ، وصعوبة الاعتماد على الامطار بصورة منتظمة . ويمكن القول حقاً ان السكان فى هذه المحاولات انما يتنازعون البقاء ويجاهدون ضد الطبيعة .

وما دام الاردن يأوي اليه حوالى نصف مليون نسمة ، فمن المستحيل عليه اكفاء نفسه من المواد الغذائية الاساسية الا اذا نفذت مشروعات واسعة النطاق لتوسيع الاراضي الزراعية.

ولما كانت الزراعة فى الاردن تعتبر عماد الحياة الاقتصادية ومحور نشاطها ، فانها اذا ما قيست بالنهضات الزراعية الحديثة تعتبر زراعة بدائية تقوم على استثمار الأرض بابسط الطرق وسيلة وأقلها نفقة وأخصرها وقتاً . فهي من ناحية الحراثة والغرس والبذار والحصاد وسائر الأعمال الأخرى التى يمارسها المزارع بواسطة الخبرة المكتسبة من ظروف البيئة ، والمتوارثة جيلاً بعد جيل ، بحاجة قصوى للتحسين واستعمال الأساليب الحديثة لزيادة كمية المحصول .

على أن الآلة دخلت ميدان العمل الزراعي فى الاردن ، ويتزايد الاقبال على استعمالها . ولدى وزارة الزراعة الاردنية مناهج عملية للتوسع فى استعمال الآله ، وبث الثقافة الزراعية عن طريق الارشاد ، وفتح المدارس الزراعية ، وتوسيع محطات التجارب ، وتحسين طرق مكافحة الاوبئة والحشرات .

وهناك مشروع آخر لنشر الأعمال التعاونية بين المزارعين بقصد تذليل الكثير من العقبات المالية والفنية التى تعترض سبيل المزارعين فى أعمالهم ، وتؤخر تقدمهم ، وبعبارة أخرى لبعث الاصلاح المرتجى بين الطبقات الزراعيه .

وهناك مشكلة الوعي بين المزارعين ، فهم لايزالون بحاجة لمن يأخذ بيدهم ويرشدهم الى أن جهودهم يجب أن لا تقتصر على تأمين ضروريات الحياة والدوران فى فلك البيت او القرية فقط ، بل يجب أن تتعداهما الى الاهتمام بزيادة الانتاج ، والمساهمة فى تنمية الثروة العامة وبناء الاقتصاد القومي .

وثمة مشكلة اخرى هي كثرة أوقات الفراغ فى حياة المزارعين ، لا سيما بين المواسم الزراعية وهي أوقات تضيع سدى على الافراد والامة .

وبديهي ألا ينهض المزارعون ويتغلبوا على صعوباتهم إلا اذا عولجت مشاكلهم على مقياس واسع المدى ، يتناول النواحي الفنية فى أعمال الحقل ، والاقتصادية فى الاستثمار والتصريف ، والاجتماعية للنهوض بمستوى القرية وسكان المناطق الزراعية أفراداً وجماعات .

ومن الواضح أن أي تقدم فى الفن الزراعي لن يكون راسخ الاسس ، وطيد الدعائم ، إلا اذا اقترن بنهضة شاملة تنفذ الى صميم الحياة الاجتماعية والاقتصادية كي تتساوق عوامل البعث مع بعضها ، وتسير جنباً الى جنب بخطى متكافئة ترتقي بالمجموع من وهدته الحالية وتصعد به سلم الحياة الشريفة .

والمزارع الاردني فى وضعه الحاضر ، يعتمد فى زراعتـه ، على ظروف لا يملك وسائل تجنبها فهو مثلاً يعتمد على المطر ، والمطر غير منسجم فى هطوله خـلال السنوات المتعاقبة . فكثيراً ما يشح المطر ، ويحدث الجفاف . وأراضي السقي قليلة ، لأن جزءاً كبيراً من مياه الري يضيع لعدم وجود الأقنيـة الفنية أو المضخات التى ترفع الميـاه من مساقطها الى الاراضي المرتفعة عنها .

ويدل الرسم البياني لمجموع الأمطـار فى البلاد خلال السنوات ١٩٣٧ ــ ١٩٥٠ أن هناك دورة تكاد ان تكون منتظمة ، تأتي فيها الأمطار خفيفة كل سنة ثالثة أو رابعة .

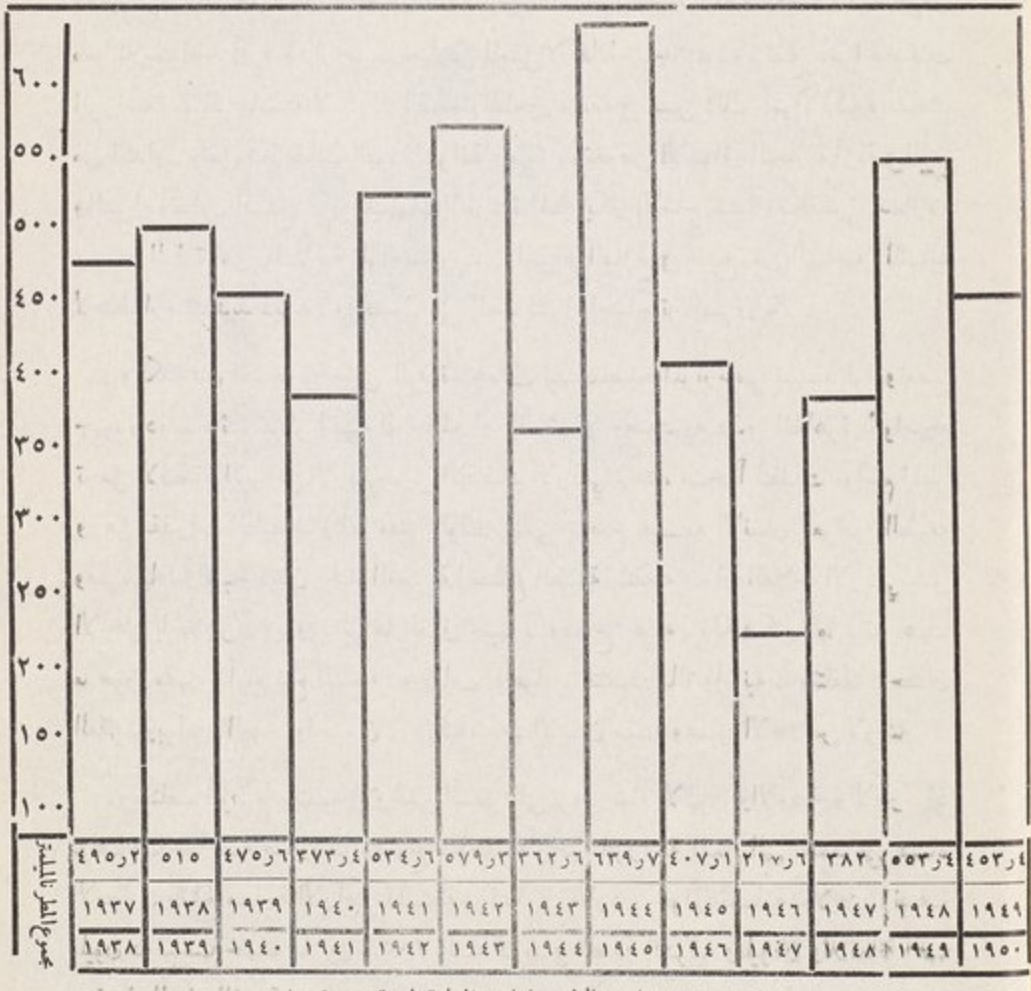

(عن نشرة دائرة الاحصاءات العامة لسنة ١٩٥١)

ويبتدأ سقوط الامطار فى اواخر شهر تشرين الاول [اكتوبر] وينتهي فى شهر ايار[مايو] من السنة التالية . والامطار قل ان تسقط فى هذين الشهرين ، وأحياناً ما يمضي شهر تشرين الثاني [نوفمبر] بأكمله دون أن تتساقط أية امطار . ويتراوح عدد الايام الممطرة بين خمسين وستين يوماً فى المناطق الجبلية وعشرة ايام كما هي الحال بالنسبة لمناطق العقبة ومعان . وبديهي ان سوء توزيع الامطار مقروناً بانحباسها كل ثلاث او اربع سنوات يسبب حالة الجفاف التى تؤثر بدورها على الزرع والضرع ، فتصيب البلاد بقحط ، يقل بسببه الانتاج الزراعي ، والحيواني ، وتلم بالمزارعين والقرويين، وهم عماد الايدي العاملة، ازمة ماليةعسيرة ، يضطرون معها للاستدانة ، أو هجر اراضيهم بحثاً عن العمل لاكفاءاحتياجاتهم . ويرتفع سعر الحاصلات الزراعية وتضطر المملكة لاستيراد القمح والطحين منفقة فى سبيل ذلك أموالاً كبيرة تسحب من التداول وتقل تبعاً لذلك القوة الشرائية العامة ، وتخوض الاسواق التجارية أزمة فىالبيع والشراء وتداول السلع . وفى السنوات الغزيرة المطر يكثر الانتاج نسبياً وتنخفض اسعاره ، بسبب الوفرة من الناحية الواحدة وبسبب اسراع الفلاح فى البيع من الناحية الثانية لاضطراره لتسديد ديونه ، والحصول على النقد لشراء احتياجاته الضرورية .

وهكذا فان النتيجة فى حالتى الوفرةوالجفاف ليستلمصلحةالمزارعفهي تستنفد قواهوتعصر جهوده دونما فائدة تذكر لنفسه او لعائلته او لقريته او وطنه . وهـذه الظاهرة الواضحة تجعل الاقتصاد الزراعي الاردني ، بل الاقتصاد الاردني برمته، مسخراً لتقلبات مواسم المطر ورهن مقدرات الطبيعة . ولقد مضى الوقت الذي يرضخ فيـــه الانسان لعوامل الطبيعة وضرباتها ، واصبح ديدن الحياة العصرية اخضاع الطبيعة لمنفعته . ان الفلاح الاردني يشق الارض باخلاص ، ويروي ثراها بعرق جبينه ، ودموع عينيه ، ولكنه كثيراً ما يرتد عنها مدحوراً مقهوراً أمام شح السماء ، وجفاف الهواء . فتتبدد آماله وأمانيه ، وتتلقفه أحضان الفقر وبراثن العوز والحرمان ، ولكنه شديد الايمان بنفسه وعميق الاخلاص لأرضه .

ويختلف الوضع بالنسبه للاراضي السقي التى تروى بماء الانهر ، والاودية والآبار . إذ تؤلف مساحتها نسبة صغيرة من مجموع مساحة الأراضي الزراعية البعل التى تعتمد على ميـاه الامطار . وتبلغ مساحة الاراضي المستغلة زراعياً فى الاردن حوالى ثمـانية ملايين ونصف مليون دونم منها خمسة ملايين و ٧٨٥ الف دونم فى الضفة الشرقية ومليونان وثلاثمائة الف دونم فى الضفه الغربية .

وقد صنفت دائرة الاراضي والمساحة الاراضي السابقة الذكر كما يلي حسب الاقضية ونوع الاستعمال والغراس .

	مساحة اراضي المفتلح بالدونم		مساحة الاراضي المشجرة بالدونم	اراضي الاحراج مشجرة	اراضي الاحراج غير مشجرة
	بعل	سقي			
الضفة الشرقية	٤،٢٥٨،٢٢٢	٢٤٦،٥٧٧	٩٧،٢٩٠	٢٥٥،٦٨٠	٩٢٧،٥٩١
الضفة الغربية	١،٣٩٣،٧٧٧	٣٠،٤٥٢	٦٥٣،٨٤٥	٢٧٥،٣٦٤	
المجموع	٥،٦٥١،١٩٩	٢٧٧،٠٢٩	٧٥٠،١٣٥	٥٣١،٠٤٤	٩٢٧،٥٩١

المجموع العام ٨،١٣٧،٧٩٨ دونماً

ويقع القسم الاكبر من اراضي السقي في اقضية السلط وعجلون والكرك ونابلس واربد وعمان واريحا وهي موزعة على الوجه التالي .

القضاء	المساحة بالدونم
السلط	١٢٦،٠٠٠
عجلون وجرش	٦٥،٤٧٢
الكرك	٣٠،٤٣٠
نابلس	١٨،٣٦١
اربد	١٢،٧٥١
عمان	١٢،٨١٤
اريحا	١١،٩٨٦

وتؤلف الاراضي السقي حوالى ٣،٥ بالمائة من مجموع مساحة الاراضي الزراعية اي ان لكل فرد من مجموع السكان العام اربعة دونمات من الاراضي البعل وعشري دونم من الاراضي السقي

ونظراً لاعتماد السكان على الزراعة في تأمين أود معيشتهم ، فمن البديهي ان يتكاثف السكان في الاقضية التي تكثر فيها اراضي السقي ، باستثناء مدينتي عمان والقدس ، اللتين تتمتعان بمزايا واعتبارات خاصة تستهوي بطبيعتها تكثف السكان فيهما .

والقمح أهم الحاصلات الزراعية ومعدل انتاجه السنوي يعتمد على كمية الامطار ويقدر المحصول السنوي فى السنوات الغزيرة المطر بـ ١٧٠ الف طن وبمائة الف طن فى السنوات المعتدلة المطر ، وبخمسين الف طن فى حالة الجفاف . وفى تقرير لوزارة الزراعة وضع فى أواخر سنة ١٩٥١ يقدر الانتاج الزراعي السنوي على الوجه التالى :

نوع المحصول	الانتاج بالطن	الاستهلاك	النقص	الفائض
القمح				
الحد الاعلى	١٧٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	
الحد المتوسط	١١٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٧٤٠٠٠	
الحد الادنى	٦٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	
الشعير				
الحد الاعلى	٨٤٠٠٠	٦٥٠٠٠		١٩٠٠٠
الحد المتوسط	٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٥٠٠٠	
الحد الادنى	٣٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	
العدس				
الحد الاعلى	١٢٠٠٠	٨٦٠٠		٣٤٠٠
الحد المتوسط	٨٠٠٠	٨٦٠٠	٦٠٠	
الحد الادنى	٦٠٠٠	٨٦٠٠	٢٦٠٠	
الفول	٣٠٠٠	٣٠٠٠		
الذرة البيضاء	١٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٩٠٠٠	
السمسم	٤٥٠٠	٢٥٠٠		٢٠٠٠
العنب	٢٧٠٠٠	٢٠٠٠٠		٧٠٠٠
الموز	٦٠٠٠	٢٠٠٠		٤٠٠٠
البندوره	١٣٠٠٠	٨٠٠٠		٥٠٠٠
الزيتون	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠		٧٠٠٠

« ملاحظة : يستعمل حوالى عشرين الف طن من الزيتون لانتاج الزيت »

وفى عام ١٩٥٠ انتشرت فى الاردن زراعة القطن ، وكادت أن تبشر بنتائج طيبة ، لولا أن الغراس أصيبت بأفآت زراعيه ، عصفت بالمحصول وأوهنت عزائم المزارعين ، وكان من المقدر للقطن أن يكون سلعة تصديرية هامة ، تساهم فى تقويم التجارة الاردنية الخارجية ، غير انه اتخذت استعدادات كبيرة لمكافحة آفات القطن فى حالة العودة الى زراعته . أما الحاصلات الأخرى التى ظهرت بوادر نجاحها فيأتي فى مقدمتها الارز حيث وجدت مناطق ملائمة لزراعته فى غور الاردن ، ووادي الازرق وجاءت المحاصيل الاولية طيبة .

وخطت زراعة التبغ فى الاردن خطوات واسعة ، فزاد المحصول بنسبة ملحوظة خلال سنوات قليلة . ففي سنة ١٩٤٩ كانت مساحة الاراضي المزروعة تبغاً ٦٥٠٠ دونم بلغ محصولها مائتى طن ، واصبحت فى نهاية سنة ١٩٥١ حوالى ١٩٠٠٠ دونم بلغ محصولها ٥٤١ طناً .

وقد صدرت كمية من هذا التبغ الى اوروبا الغربية .

الملكية الزراعية

ولا توجد فى الاردن ملكيات زراعية كبيرة كما هي الحال فى بعض البلاد العربية ، والملكيات الكبيرة القليلة اكثرها مملوك للعشائر والحمائل والعائلات الكبيرة ولا تؤلف سوى نسبة صغيرة من المجموع . وقد قامت دائرة الاحصاءات العامة بدراسة خاصة لتوزيع الملكيات الشخصية فى الضفة الشرقية من المملكة وحصلت على نتائج أولية ذات قيمة كبيرة . ويؤخذ من هذه النتائج التى لا يوجد هناك ما ينفي احتمال انطباقها على الضفة الغربية ايضاً ان عدد المالكين فى الضفة الشرقية يقدر بتسعين الف مالك . يمثل كل واحد منهم ما معدله خمسة افراد . ويقدر عدد المالكين الذين تزيد ملكياتهم على خمسة الآف دونم ١٧ مالكا او حوالى واحد فى العشرة الاف من المجموع . يملكون فى الضفة الشرقية ١٨٨ الف دونم ، اوحوالى ٣ بالمائة من المجموع ، اما عدد المالكين الذين تقل ملكياتهم عن مائة دونم فقد قدر عددهم بـ ٧٧ الف مالك يؤلفون ٨٥ بالمائة من المجموع ويملكون مليونين و١٢١ الف دونم من الاراضي الزراعية . واستنادا الى هذه الاحصاءات فان معدل الملكية للمالك الواحد تقدر بـ ٦٥ دونما . وهذه المساحات تبلغ حدها الاعلى ٢٢٩ دونما وفى حدها الادنى ٣٤ دونما .

ولا شك ان مثل هذه الحالة من الملكية تتصف بالانصاف والعدالة ، ولا تؤلف مشكلة

تستدعي اهتماماً خاصاً ، او معالجة عاجلة . والاراضي الحرجية في الاردن من املاك الدولة وأقل من عشرة في المائة منها ملك خاص للأهلين ، او مشاع بين بعض سكان القرى .

وعلى الرغم من هذه الصورة التي تعتبر ضعيفة فان امكانيات التوسع الزراعي لا حد لها . ويمكن بتحسين الاراضي الزراعية الحالية واستصلاح الاراضي الاخرى ، زيادة الثروة الزراعية زيادة كبيرة ستكون ثمرتها بعث الرخاء وارتفاع مستوى المعيشة . ولتحقيق هذه الغاية تتخذ عدة خطوات في آن واحد ، اهمها توسيع شبكة الري ، وتنمية موارد المياه السطحية والجوفية ، وزيادة الوسائل الآلية ، وتوفير رؤوس الاموال الزراعية : فمن ناحية شبكة الري ، ستجري أعمال هامة لاستغلال مياه نهر اليرموك ، ومياه عدد من الاودية الكبيرة كالازرق ، ووادي شعيب والزقلاب ، والفارعة ، ويجري فتح الآبار الارتوازية في مناطق متعددة ، وتبنى السدود لحبس مياه الامطار ، والاودية . وفي سنة ١٩٥٢ عقدت اتفاقية بين الحكومتين الاردنية والاميركية لتنظيف عدد من الآبار والبرك الرومانية القديمة واعدادها ثانية لخزن مياه الامطار .

ويتوسع المزارعون كما تتوسع وزارة الزراعة ، في استخدام الالآت الزراعية الحديثة كلما تيسرت لديهم الاموال الكافية لذلك . ولاشك ان الضرورة تحتم متابعة هذا الاتجاه باندفاع وتصميم . إذ أن رخاء الاردن يعتمد على زيادة المحاصيل الزراعية ، وتحسين انواعها لتتمكن من دخول الاسواق العالمية في حالة وجود فائض منها وتحقيق أثمان طيبة غير بخسة ، ولاقامة صناعات زراعية تستمد خاماتها من الانتاج المحلي . وقد قامت فعلاً صناعة لانتاج رباب ـ عصير ـ البندورة ، أصابت نجاحاً طيباً . وفي الوقت نفسه فان النية معقودة لانشاء مصنع لتكرير الزيوت النباتية وفق منهاج تنمية الصناعات الذي تبنته الحكومة الاردنية ورصدت له بعض الاموال من ميزانيتها .

ومما يبشر بالخير أيضاً ان اعمال وزارة الزراعة ، تتجه اتجاهاً سليماً تستهدف معالجة آنية لجميع المشاكل الاساسية التي تعترض سبيل الحالة الزراعية .

التجارة الاردنيـــة

التجارة الداخلية

ليست التجارة الداخلية فى الاردن ذات مجال واسع ، بالمقارنة مع مثيلاتها فى البلاد المجاورة او البلاد الاجنبية . فهي تجارة ضيقة الافق لعدم تعدد او تنوع المنتجات المحلية من صناعية وزراعية . والاردن لا ينتج من مواد الاستهلاك الغذائي او الصناعي ما يكفي حاجته، وهو لذلك مضطر لاستيراد المواد الغذائية والصناعية والاولية لتسيير الحياة فيه . ونتيجة لضيق التجارة الداخلية فان الدخل القومي فى الاردن محدود وقليل بالنسبة لاكثر بلدان العالم . ويتأتى هذا الدخل بصورة رئيسية عن الانتاج الزراعي ، والصادرات العادية والمعادة ، ومن انفاق الاموال ذات المنشأ الاجنبي .

ويتأثر نشاط التجارة الداخلية تأثيراً طرديا مع وفرة الانتاج الزراعي او قلته ، وبنشاط السياحة والصادرات من الحاصلات المحلية ، ومشاريع المساعدات الاجنبية ، التى تتجلى اهميتها فى تعديل ميزان المدفوعات وتسديد قيم السلع المستوردة وسائر النفقات الاردنية الخارجية ، مما سيأتي ذكره .

وتتأثر التجارة الداخلية أيضاً بتقلبات الاسعار العالمية ، التى اذا ارتفعت ارتفاعاً باهظاً لسبب من الاسباب ، وأصبح ثمنها فوق طاقة المستهلك العادي سببت ركوداً فى الاسواق ، واذا انخفضت سببت ارتباكات مالية محلية ، وخسارة ملموسة للبلاد ، وتتأثر اثمان البضائع ايضاً بكثرة التكاليف الناشئة عن بعد موانىء الاستيراد فى بيروت او العقبة ، وغلاء زيوت الوقود اللازمة للنقل .

وتتأثر اسعار الحاصلات والمنتجات المحلية تبعاً للعرض والطلب كما وانها تتأثر حسب وفرتها فى ايام مواسمها . ولا شك بان ارتفاع وانخفاض هذه الاسعار يؤثر بدوره على حركة رواج الاسواق المحلية .

وللتجارة المحلية فى الاردن فترات هدوء وفترات نشاط ، ولكن المشاهد ان فترات الهدوء فى اي عام من الاعوام هي اطول مدة من فترات النشاط التى تأتي عادة فى اوقات ثابتة قبل الاعياد واثناء مواسم الحصاد ، عندما يبيع المزارعون محاصيلهم ، وتأتي ايضاً عندما تبدأ الحكومة

بانفاق الاموال العامة على المشاريع المختلفة كالانشاءات العامة وبناء الطرق ، وتوزيع القروض وما اليها . ولا تدوم فترة النشاط طويلا ، بل تنقضي بانقضاء المناسبات التى سببتها ، وتعود الاسواق بعدها الى الهدوء .

التجارة الخارجية

من أهم مظاهر التجارة الخارجية فى الاردن ذلك البون الشاسع بين الصادرات والواردات ، مما يدل دلالة واضحة على مدى انخفاض درجة الكفاية الذاتية فى البلاد بالنسبة لمختلف السلع اللازمة الاستهلاك . والصادرات تؤلف حوالى عشرة بالمائة من مجموع التجارة الخارجية ، ونسبتها الى الواردات كنسبة واحد الى تسعة والصنفان الغالبان على تجارة التصدير هما أولاً أن القسم الاكبر من الصادرات من حيث النوع والكمية يتألف من الحاصلات الزراعية من خضار وفواكه موسمية ، وبعض المنتجات الحيوانية بصورة اولية وبعض المواد الخام ، وثانياً ان أسواق التصدير تقتصر على منفذ رئيسي واحد هو أسواق سوريا ولبنان وعلى منافذ ثانوية متعددة تشمل عدة بلدان شرقية وغربية .

ويتألف جدول الصادرات الاردنية من ٨٠ سلعة بين رئيسية وثانوية ، بينما يتألف جدول المستوردات من اكثر من ٧٤٦ سلعة مختلفة .

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات فى الثلاث سنوات الماضية كما يلى بالدينار الاردني :

١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١،٥٧٣،٠٠٠	١،٠٣١،٠٠٠	١،٢٨٠،٠٠٠

أما الواردات فقد بلغت قيمتها فى السنوات نفسها كما يلى بالدينار الاردني :

١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١٠،٧٦٦،٠٠٠	١٥،٧٦٢،٠٠٠	١٧،٣٨٨،٠٠٠

وتشمل الواردات فى السنتين الاخيرتين ما قيمته مليونان ونصف مليون دينار فى السنة من مستوردات وكالة الاغاثة .

وفيما يلي قائمة بالصادرات الاردنية مصنفة حسب البلدان المصدر اليها خلال سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

البلد	١٩٥١ القيمة بالدينار	١٩٥٢ القيمة بالدينار
سوريا	٩٥٣،٠٠٠	٥٦٧،٠٠٠
لبنان	١،٩٠٠	٤٩٥،٠٠٠
العراق	١٧،١٧٠	٥١،٣٥٠
مصر	٢٣،٦٠٠	٣٩٠
المملكة السعودية	١٣،١٠٠	١٠٣،٣٠٠
انجلترا	٦٠٠	٢٠،٠٠٠
ايطاليا	—	١٢،٠٠٠
البلجيك	٢،٠٠٠	٢،١٠٠
فرنسا	٢،١٠٠	٦٠٠
ايرلندة	٢،٣٠٠	١،٥٠٠
الولايات المتحدة	٩،٥٠٠	٢٠،٧٠٠
بلاد اخرى	٥،٧٣٠	٧٩،٠٦٠
المجموع	١،٠٣١،٠٠٠	١،٢٨٠،٠٠٠

وكان فى مقدمة السلع الاردنية المصدرة ما يلي :

الصنف	١٩٥١ القيمة بالوف الدنانير	١٩٥٢ القيمة بالوف الدنانير
الصوف	٤٨٧	٦٤
الخضار الطازجة	١٦٨	٢٨٧
الاثمار الطازجة والمجففة	٨٣	٩٢
الصابون	٦٩	١٣
الجلود الحام	٦٨	٧٠
زيت الزيتون	٢٨	١٨٩
صناعة الاراضي المقدسة	٢٣	١٩
الفوسفات والاسمدة	١٢	٢٥
المجموع	٩٣٨	٩٧٥

تخضع الصادرات لبعض القيود التى تتلخص فى ضرورة توفر فائض من السلعة المراد تصديرها ، ولحركة الاسعار للاستدلال منها على النقص أو الوفرة . وهذه القيود تفرض بين الحين والآخر ، بقصد تأمين الحصول على عملة أجنبية لقاء البضائع المصدرة ، والتأكد بأن المواد المراد تصديرها هي من منشوء أردني زراعي أو صناعي ، وليست من البضائع المستوردة . وأنظمة التصدير لا تبيح اعادة التصدير إلا فى حالات خاصة ، وبموافقة دولة رئيس الوزراء . وفى جميع الحالات يستوفى عن الصادرات رسم قيمي قدره اثنان بالمائة .

والتصدير غير محصور بأشخاص معينين وانما هو مباح لكل من يملك المقدرة على مزاولته.

الواردات

يعتمد النشاط التجاري فى الاردن على تداول السلع المستوردة ، من مواد انتاجية وضرورية وكمالية . ويخضع الاستيراد لاعتبار رئيسي واحد وهو الحصول على رخصة بالاستيراد مقترنة بتصريح لتحويل قيمة البضائع بالعملة الأجنبية المعنية ، قبل التعاقد على الشراء . والاستيراد من النواحي الحساسة فى التجارة الاردنية .

وتدل الاحصاءات التجارية ان قيمة واردات الاردن وصادراته خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت بالدينار كما يلى :

السنة	الواردات	الصادرات الوطنية	البضائع المعادة
١٩٥٠	١٠،٧٦٦،٠٠٠	١،٥٧٣،٠٠٠	٣٥،٠٠٠
١٩٥١	١٥،٧٦٢،٠٠٠	١،٠٣١،٠٠٠	٤١٢،٠٠٠
١٩٥٢	١٧،٣٨٨،٠٠٠	١،٢٨٠،٠٠٠	٢٥٢،٠٠٠

وقد جاءت الواردات الاردنية من البلاد التالية مقومة بألوف الدنانير :

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
انكلتره	٢،٨٠٥	٢،٢٧٥	٣،٠٤٦
«سوريا» بضائع وطنية	١،٣٢٣	١،٩١١	١,٩٢٢
,, بضائع اجنبية		٢،٣٦٦	٣٤٧
«لبنان» بضائع وطنية			٦١٨
,, بضائع اجنبية			٢،٢٩٦
الولايات المتحدة	٥٠٧	١,١١٥	١،١٨١
ايطاليا	٩٤٠	٧٩٧	١،٢٤٩
العراق	٤٣٠	١،٧٧٥	٧٣٨
تركيا	٢١	١٤	٦٨٥
المانيا	١٩	٢٠٦	٥٧٥
فرنسا	٤٣٧	٦٤٠	٤٢٩
مصر	٦٣٨	٣٥٣	١٦٩
المملكة العربية السعودية	١٤	٣٠١	٣٨٥
البلجيك	٤١٧	٢٥٢	٣٩٧
يوغوسلافيا	١٠٢	١٥٦	٣١٦
تشيكوسلوفاكيا	٥٦٧	٥٥١	٢٥٨
هولنده	١٧٧	١٩٢	٣٤١
السويد	٣٨٠	٢٨٠	١٨٨
بولنده	٤٩	٨٢	١٦٣
اليابان	٢١٦	١٦	١٣٤
ايران	٨٦٠	٦٢٩	٢٧
كندا	٢	١٦١	١٢٦
بلاد اخرى	٨٦٢	١،٦٩٠	١،٧٩٨
المجموع	١٠،٧٦٦	١٥،٧٦٢	١٧,٣٨٨

ويلاحظ بالنسبة للاستيراد من سوريا ولبنان أن البلدين كانتا حتى سنة ١٩٥٢ تعتبران بلداً واحداً من اجل غايات الاحصاءات التجارية .

وكانت اهم السلع المستوردة فى سنة ١٩٥٢ مقومة بالوف الدنانير كما يلي :

الصنف	١٩٥٢
الحبوب	٢،١٧٠
منتجات المطاحن	٩٣٠
السكر ومصنوعاته	١،٠٥٠
زيوت الوقود	١،٤٠٠
الاقمشة القطنية	١،٤٦٠
الملابس	٧٠٠
الحرير الطبيعي والاصطناعي	٨٣٠
السيارات والدراجات	٧٨٠
الحديد	٦٣٠
الآلات والاجهزة	٦٠
الاسمنت	٥٧٠
المواد الذهنية الغذائية	٤٦٠
المواد الكيماوية	٣٠٠
الخشب	٣٢٠

التجارة الوطنية المتبادلة بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين مختلف الاقطار العربية .

السنة	الواردات (بالدينار)	النسبة الى المجموع العام	الصادرات (بالدينار)
١٩٥٠	١،٩٨٠،٠٠٠	١٨،٥ بالمائة	١،٥٣١،٠٠٠
١٩٥١	٤،٣٤٤،٠٠٠	٢٨،٢ بالمائة	١،٠١٥،٨٦٦
١٩٥٢	٣،٨٣٢،٠٠٠	٢١،١ بالمائة	١،٢٢٠،٠٠٠

ملاحظة : لا تشمل هذه الاحصاءات البضائع الاجنبية المعاد تصديرها او المستوردة من البلاد المجاورة .

الواردات من البلاد العربية حسب منشئها بالدينار

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	٨٩٨،٠٠٠	١،٩١٥،٠٠٠	—
سوريا	—	—	١،٩٢٢،٠٠٠
لبنان	—	—	٦١٨،٠٠٠
العراق	٤٣٠،٠٠٠	١،٧٧٥،٠٠٠	٧٣٨،٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٤،٠٠٠	٣٠١،٠٠٠	٣٨٥،٠٠٠
مصر	٦٣٨،٠٠٠	٣٥٣،٠٠٠	١٦٩:٠٠٠
المجموع	١،٩٨٠،٠٠٠	٤،٣٤٤،٠٠٠	٣،٨٣٢،٠٠٠

الصادرات الاردنيـــة الى البلاد العربية

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	١،٤٦٦،٠٠٠	٩٨٧،٥٨٠	—
سوريـا	—	—	٥٦٨،٠٠٠
لبنـان	—	—	٤٦٠،٠٠٠
العراق	١٠،٠٠٠	١٦،٦٠٠	٥٥،٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٦،٠٠٠	١٠،٢٥٠	١٠٣،٠٠٠
مصر	٢٩،٠٠٠	١،٤٣٦	—
المجموع	١،٥٣١،٢٦٠	١،٠١٥،٨٦٦	١،١٨٦،٠٠٠

تفاصيل أهم الواردات من البـــلاد العربيـــة بالوف الدنانير

البضـــاعة	سوريا ولبنان		سوريـا	لبنـان	العراق			مصر			المملكة السعودية		
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الحيوانات الحية	١				١٩٢	٢٤٤							
منتجات الالبان والسمن	١٦				١	١						١	
الحبوب ومنتجاتها	١٢٣	٤٦٤				١٣٨		٥٤٦	٢٥٨				
الفواكه والخضار والتمور	٢٢١	١٦٨			٧٩	٤٠٢		٢٦					
السكر ومنتجاته	٢٤				٢٢			١					
البترول ومشتقاته								١٢	٤٩			٢٩٨	
زيوت غذائية													
أسمنت	١٣٩	١٥٤			١٠٨	١٠٣							
الالبسة والتريكو	٥٨	٨١											
القطن الخام		٤						٨	٧				
الأقمشة القطنية	١٨٢	٣١٥			٨			٦					
الغزولات	٥	٨٥						٢					
المشروبات الروحية		١				١							
الأحـــذية	١٩	١٤						١					
الكتب والمطبوعات		٣						٢	٢				
الورق بانواعه		٢٤											

تمويل التجـــارة الاردنيـــة

تستورد البضائع للأردن عن طريق الوسطاء ، أو مباشرة من المنتجين أو المصدرين ، وعند التعاقد على الشراء يفتح المستورد اعتمـــاداً مستندياً فى أغلب الاحيان وفى أقلها يدفع الثمن عند استلام البوالص أو البضاعة نفسها . ويشترط فى المستورد أن يكون حاملاً لرخصة استيراد ، واذن عملة ، وان يستورد بضاعته رأساً من مصدرها ، ضمن مدة الرخصة . وبعكس ذلك تتعرض بضاعته للمصادرة ، وتستثنى من ذلك البضائع الوطنيـــة الواردة من سوريا ولبنان والعراق . وتوزع رخص الاستيراد على التجـــار المسجلين فى دائرة الاستيراد كلاً حسب اختصاصه .

وكما يستدل من الاحصاءات التجارية فان المملكة تواجه مشكلة حادة الطرفين . فهناك أولاً الفرق الشاسع بين الواردات والصادرات ، وهناك ثانياً قلة الحاصلات المحلية القابلة للتصدير ، أو لسد حـــاجة الاستهلاك المحلى ، فالواردات تبلغ تسعة اضعاف الصادرات والانتاج المحلي زراعي فى أصله وصناعي فى فرعه ، واسواقه محدودة لم تتغير منذ سنوات كثيرة، ومستقبله مرتبط بالامطار السنوية ، التى قد تأتي غزيرة أو شحيحة . ويسوى العجز فى الميزان الحسابي ، أو ميزان المدفوعات ، بالاموال الاجنبية والمساعدات المختلفة التى تتلقاها المملكة . وتعتبر هذه المصادر المالية الوسيلة الوحيد التى تستعين بها البلاد لتسيير حياتها اليومية ، والجسر الذي تحاول المرور عليه لبنـاء حيـــاة اقتصادية سليمة الاركان ، وقائمة على خيرات البلاد ومواهب السكان .

وننشر فيما يلي مـــيزان المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ مستقى من دائرة الاحصاءات العامة :

ميزان المدفوعـــات فى السنوات
١٩٥٠ــ١٩٥٢

الوحـــدة مليون دينـــار

التـــأديات

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
المستوردات التجارية	١٢،٤٠	١٣،٦٦	١٤،٢٧
مستوردات الاغاثة	١،٨٠	٢،٥٢	٢،٥٨
السياحة والسفر	،٨٣	،٩٨	١،١٧
النقل والتأمين	،٠٤	،٠٤	،٠٣
المحول من دخل الشركات الاجنبية			
العاملة فى الاردن	،١٢	،٠٩	،٠٩
نفقات حكومية	،٢٢	،١٦	،٣٠
متفرقة	،٠٢	،٠٨	،١٧
المجموع	١٤،٧١	١٧،٥٣	١٨،٦١

العائدات (العامة والخاصة)

العائدات العامة

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الصادرات	١،٩٥	٢،٠٠	٢،١١
السياحة والسفر	،٨٠	١،٢٥	١،٢٦
أرباح مجلس النقد	،٠٢	,٠٣	،٠٥
نفقات البعثات الدبلوماسية	،٥٧	،٧٥	،٨٩
متفرقة	،٥٩	,٣٦	،٦٣
المجموع	٣،٩٣	٤،٣٩	٤،٩٤
العجز العـام	١٠،٧٨	١٣،١٤	١٣،٦٧
المجموع	١٤،٧١	١٧،٥٣	١٧،٦١

العائدات الخاصة

« تسوية ميزان المدفوعات وتسديد العجز العام »

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
تحويلات المغتربين لذويهم وتحويلات خاصة	١،٧٦	٢،٤٥	٢،٤٦
تحويلات رسمية (تشمل المساعدة البريطانية ونفقات وكالة الاغاثة)	٥،٩٨	٦،٧٥	٩،٣٥
مجموع التحويلات	٧،٧٤	٩،٢٠٠	١١،٨١
رصيد العجز العام	٣،٠٤	٣،٩٤	١،٨٦

ملاحظة : سوي رصيد العجز العام من المأخوذ من احتياطي الاسترليني، ومن رؤوس الاموال المحولة والمصادر المتفرقة، ومن اضافات، او تخفيضات، جمعت او انقصت على سبيل الاحتياط للصح والخطأ .

وليس بالامر المستغرب أن يشغل هذا الوضع بال البلاد ، حكومة وشعباً ، ويحفزها لتجنيد قواها وامكانياتها لمواجهته بالاعمال والتدابير العاجلة لتلافي سواءاته القائمة ، وبالتنظيم البعيد المدى لضمان الانعاش والازدهار ، كي يفيض الاستقرار من صميم البلاد . إذ من الطبيعي أن لا تستقيم الشئون الاقتصادية وألا تستقر أحوالها ، إلا اذا رسمت لها أهداف واضحة صالحة للتنفيذ على مراحل معينة . فالاردن يحتاج الى تنمية موارده المحلية من طاقة بشرية ، وأراضي زراعية ، وثروات معدنية ، ومزايا طبيعية ، كي يتمكن من بناء حياته الاقتصادية على اسس مستقرة . والطبيعة لم تغدق خيراتها على هذه البلاد بغير حساب ، ولكنها حبتها ببعض الثروات الدفينة ، التي اذا أحسن استغلالها ، تصلح درعاً متيناً يقي البلاد سوءات التخلف الاقتصادي بمختلف مظاهره .

يجري تمحيص المشاريع الخاصة باستغلال هذه الثروات الدفينة ودراسة حالة السكان ، ونوع استعدادهم الحالي للعمل ، لرسم خط السير ، وتعيين اتجاهه ، نحو الزراعة او الصناعة، او نحو كلا الناحيتين بنسب متساوية اومتفاوته . غير انه لما كانت الزراعة تعيل اكثر من ثمانين في المائة من السكان ، فمن البديهي ان تعتبر نقطة البدء في التنظيم الاقتصادي، وان يستقر

الرأى على توسيع الاراضي الزراعية بتنفيذ عدد من المشاريع المائية المتعلقة ببناء السدود ، واصلاح الينابيع ، وأخصها ذكراً مشروع نهر اليرموك ، الذي رصدله مبلغ اربعين مليون دولار . وتنفيذ مشاريع اخرى تتعلق بحفظ التربة والتحريج ، واكثار الحبوب ، وتشجيع الآلات الميكانيكية ، ونشر التعليم الزراعي .

وتحتاج هذه المشاريع الى رؤوس أموال كبيرة وخبرة فنية واسعة . وفعلاً حصلت المملكة على مساعدات مالية من مصادر بريطانية واميركية لانفاقها على هذه المشاريع . كما حصلت على خبراء فنيين من هيئة الامم المتحدة ، ومن الحكومتين البريطانية والاميركية . وبينما تأخذ المساعي المبذولة لتنمية الشئون الزراعية سبيلها نحو هدفها المقصود ، يضطرد تقدم الصناعات المحلية ويتسع مجال انتاجها .

وتضاف الى الصعوبات الأساسية التى تواجه التقدم الزراعي الحاجة لرؤوس الأموال والخبرة الفنية ، والحاجة لمواد الوقود باسعار رخيصة .

ومن مظاهر التقدم الصناعي ازدهار صناعة السجاير ، وانشاء مصنع الاسمنت وادوات الالومنيوم : والصابون ، والنسيج والمعلبات .

ومن المشاريع الصناعية ما يقوم على أموال خاصة ، ومنها ما يقوم على أموال مشتركة بين الدولة والشعب كمصنع الاسمنت ، ومصنع تكرير الزيوت النباتية التى تتجه النية لانشائه . وفضلاً عن ذلك فان استغلال مناجم الفوسفات على مقياس واسع سيؤدي لزيادة موارد العملة الاجنبية . وكذلك الحال بالنسبة لمادة المانغنيز التى اكتشفت فى جنوبي المملكة والتى ستستغل فى التصدير .

وتسير الى محاذاة هذه الخطوة خطوة اخرى تتناول تشجيع السياحة للأمكنة المقدسة بقصد تنمية الصادرات غير المنظورة ، وبناء ميناء العقبة لاستقبال وتصدير البضائع الاردنية .

وبعبارة اخرى فان الاردن يسيرفى سياسته الاقتصادية الرامية الىسد الثغرة بين الواردات والصادرات فى خطين متوازيين : يتجه أحدهما نحو تنمية موارد العملة الاجنبية عن طريق تصدير المواد التى تجد لها أسواقاً دولية ، بينما يتجه ثانيهما نحو تشجيع الصناعات المحلية القائمة على المواد الخام الموجودة بقصد التوفير فى انفاق العملة الأجنبية . والمعتقد إجمالاً أن تساوق الخطى فى هذين الاتجاهين سيؤدي الى تحقيق قسط كبير من النجاح المرموق .

الاتفاقيات التجارية

لا يألو الاردن جهداً فى توثيق علاقاته التجارية والاقتصادية مع البلاد المختلفة لا سيما البلاد العربية . وقد عقد خلال السنتين الماضيتين اتفاقيات تجارية مع كل من مصر ولبنان وسورياوسيوقع اتفاقية اخرى مع العراق ويمنح البلاد العربية تسهيلات خاصة عند مرور بضائعها بالاراضي الاردنية . وكان لهذه التسهيلات أثرها فى زيادة كمية البضائع المارة بالترانزيت الى المملكة العربية السعودية .

وننشر فيما يلى نص الاتفاقية التجارية الاردنية ـــ المصرية . ونص الاتفاقية الاردنية ـــ اللبنانية . والاتفاقية الاردنية ـــ السورية .

اتفاق تجـاري

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة المصرية

رغبة فى انماء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة المصرية والمملكة الاردنيـة الهاشمية اتفقت حكومتاهما على ما يأتي :

المادة الاولى : يبذل كل من الطرفين ما فى وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع ، وذلك فى حدود امكانيات كل منهما الاقتصادية ، وفى نطاق النظم الاقتصادية القائمة فى بلد كل منهما .

المادة الثانية : تأذن الحكومة الملكية المصرية فى حدود امكانيات مصر الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل مصري والمبينة فى القائمة رقم «١» الى بلاد المملكة الاردنية الهاشمية وتأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جانبها باستيراد تلك السلع .

المادة الثالثة : تأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فى حدود امكانيات الاردن الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل اردني والمبينة فى القائمة رقم «٢» المرافقة لهذا الاتفاق الى البلاد المصرية . وتأذن حكومة المملكة المصرية باستيراد تلك السلع اذا كان بعضها او كلها يخضع فى الوقت الحاضر او سيخضع فى المستقبل لنظام الترخيص بالاستيراد .

المادة الرابعة : فى حالة تغيير النظم الخاصة بالاستيراد فى أحد البلدين يتشاور الطرفـان المتعاقدين فى تعديل الاتفاق الحالى بما يتمشى والحالة الجديدة .

المادة الخامسة : يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم إعادة تصدير السلع التى يتم تبادلها بينهما بمقتضى الاتفاق الحالى الى أي بلد ثالث .

المادة السادسة : يجري التعامل فى السلع التى تراقب توزيعها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة فى حدود الأحكام التى تقررها تلك المنظمات ومع مراعاة أحكام الاتفاق الحالى

المادة السابعة : اتفق الطرفان المتعاقدان على تبـادل معاملة الدولة الاكثر رعاية فى كل مـا يتعلق بالرسوم الجمركية او الرسوم الاضافية ، وفى طريقة تحصيـل الرسوم وكذلك فى

القواعد والاجراءات والعوائد التى تخضع لها عمليات التخليص الجمركية ـــ وعلى ذلك فالحاصلات الطبيعية او الزراعية او الحيوانية او الصناعية التى تنتجها بلاد أحد الطرفين المتعاقدين وتصدر لبلاد الطرف الآخر لا تخضع بأي حـــال من الاحوال لرسوم او ضرائب او عوائد غير ما هو مفروض او ما سوف يفرض على الحاصلات المماثلة لها التى ينتجها بلد آخر أياً كان ـــ كما لا تخضع كذلك لقواعد او اجراءات أثقل عبئاً مما هو مفروض او سيفرض بالنسبة لبلد آخر .

وجميع المزايا والمنح والاعفاءات التى منحت او تمنح فى المستقبل من أحد الطرفين المتعاقدين فى الشأن المتقدم ذكره للحاصلات الطبيعية او الزواعية او الحيوانيـــة او الصناعية التى ينتجها أي بلد آخر تسري فوراً وبدون مقابل على الحاصلات المماثلة التى ينتجها بلد الطرف الآخر .

وتمتد معاملة الدولة الاكثر رعاية الى عمليـــات الترانسيت التى تهم كلاً من الطرفين المتعاقدين .

ومن جهة اخرى اتفق الطرفان المتعاقـــدان على الا تزيد الرسوم الداخلية كرسوم الانتاج والاستهلاك وما اليها التى يفرضها أحد الطرفين على المنتجات المستوردة من بلاد الطرف الآخر على الرسوم المماثلة المفروضة على المنتجات المحلية .

المادة الثامنة : لا تسري التعهدات المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا الاتفاق على المزايا الممنوحة والتى تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين الى البلاد المتاخمة له .

المادة التاسعة : لتطبيق أحكام مواد هذا الاتفاق تقبل شهادات جنسية البضائع الصادرة من السلطات المختصة التى يعينها كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة العاشرة : تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقاً لأحكام ولوائح الرقـابة العامة على عمليات النقد الأجنبى المعمول بها فى كل من البلدين . كما تطبق تلك الأحكام واللوائح على المدفوعات الجارية الاخرى المبينة فى القائمة رقم «٣» المرافقة لهذا الاتفاق

المادة الحادية عشرة : يدخل هذا الاتفاق فى دور التنفيذ من يوم توقيعه ويظل سارياً لمدة سنة ويتجدد الاتفاق سنوياً من تلقاء نفسه ، ما لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر رغبته فى تعديله او فى عدم تجديده ، وذلك قبل شهرين من تاريخ نهاية العمل به .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الامير حسين بن ناصر

عن حكومة المملكة المصرية
محمد صلاح الدين

القائمة رقم «١»

[الصادرات المصرية الى المملكة الاردنية الهاشمية]

«هذه القائمة ليت على سبيل الحصر»

١ ـ اللمبات الكهربائية المصنوعة محلياً
٢ ـ الطرابيش
٣ ـ الأزرار على اختلاف أنواعها
٤ ـ خيوط القطن الرفيعة (ومافوق الـ ٤٠) مزوج او مفرد
٥ ـ السجاد والبسط المصنوعة محلياً (وفى حدود الحصة المقررة للتصدير بالعملة السهلة)
٦ ـ غزل الكتان ومنتجاته المصنوعة محلياً
٧ ـ الحنة
٨ ـ الكتب العربية المطبوعة
٩ ـ الأفلام المصرية
١٠ـ الاسطوانات المسجلة بمصر
١١ـ منتجات البترول المصنوعة محلياً والمستعملة فى ابادة الحشرات وبعض الاغراض الصناعية
١٢ـ المنسوجات القطنية وشغل السنارة (فى حدود ٢٥ الف جنيه مصري فيما عدا الخام والدبلان)
١٣ـ الأحذية والمصنوعات الجلدية بانواعها
١٤ـ النشا المصنوع من الأوز
١٥ـ الأنبذة المصنوعة محلياً
١٦ـ الشيكولاته
١٧ـ العقاقير الطبية المصنوعة محلياً
١٨ـ البصل
١٩ـ البطاطس
٢٠ـ الحبال والدوبارة
٢١ـ القطن الطبي (فى حدود الحصة المقررة بالعملة السهلة)
٢٢ـ الاواني الزجاجية المصنوعة محلياً (ومنها زجاجات اللمبات)
٢٣ـ مصنوعات البلاستيك المصرية
٢٤ـ الطباشير
٢٥ـ الحبر المصنوع محلياً
٢٦ـ أحرف الطباعة المصنوعة محلياً
٢٧ـ السجاير

القائمة رقم «٢»

[صادرات المملكة الاردنية الهاشمية الى المملكة المصرية]

«هذه القائمة ليست على سبيل الحصر»

١ ـ الابل والأبقار والخيول والاغنام والماعز
٢ ـ السمن والجبن ومشتقات الألبان
٣ ـ البيض
٤ ـ الخضروات الطازجة

٥ ـ الفول والفاصوليا والبسلة

٦ ـ العدس

٧ ـ الحمص والقطاني كالكرسنة والجلبانة والنعمانة وغيرها من حبوب العلف

٨ ـ الفواكه والموز والبطيخ والشمام والعنب

٩ ـ الفواكه الجافة والزبيب

١٠ ـ الجوز واللوز (المقشور وغير المقشور)

١١ ـ الصوف الخام

١٢ ـ التبغ والتنباك

١٣ ـ صناعات الاراضي المقدسة من صدف وخشب كنماذج الاماكن الدينية وغلافات الكتب الدينية والمسابح والقطع الحريرية المطرزة بالفضة والقصب

١٤ ـ الانبذة والمشروبات الروحية

١٥ ـ الحديد الخردة والنحاس الخردة والمعادن الخردة الاخرى

١٦ ـ الرخام والالبستر

١٧ ـ القمح والبرغل والسميد

١٨ ـ الشعير

١٩ ـ الذرة البيضاء والصفراء

٢٠ ـ السمسم

٢١ ـ البذور والثمار الزيتية

٢٢ ـ النباتات الصالحة للدباغة والصباغة

٢٣ ـ زيت الزيتون

٢٤ ـ الزيوت النباتية الاخرى

٢٥ ـ الشحوم الصالحة للأكل

٢٦ ـ الصابون النابلسي

٢٧ ـ الجلود الخامة المجففة او المملحة والجلود المدبوغة

القائمة رقم «٣»

[المدفوعات التجارية]

١ ـ قيمة البضائع المصدرة من المملكة الاردنية الهاشمية الى مصر ونفقات شحنها والتأمين عليها وكذلك قيمة وتكاليف البضائع المصدرة من مصر الى المملكة الاردنية الهاشمية ونفقات شحنها والتأمين عليها .

٢ ـ ريع الاموال الاردنية الموظفة فى مصر وريع رؤوس الاموال المصرية الموظفة فى المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ ـ نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الرسمية ونفقات الجامعة العربية .

٤ ـ نفقات السفر للسياحة والاستشفاء والاعمال التجارية .

٥ ـ نفقات إقامة الطلاب ودراستهم ورواتب واجور الموظفين والخبراء .

٦ ـــ التسديدات الدورية لادارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل العامة .

٧ ـــ الايرادات الصافية الناجمة عن استثمار الخطوط الجوية والمواصلات الاخرى .

٨ ـــ الضرائب والرسوم وكذا الغرامات والتعويضات المترتبة على أحكام قضائية او ادارية .

٩ ـــ أقساط وتعويضات التأمين وإعادة التأمين .

١٠ ـــ المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف طبقاً للقوانين القائمة فى كل بلد من البلدين .

١١ ـــ المبالغ المستحقة عن عرض الأفلام المصرية فى المملكة الاردنية الهاشمية والأفلام الاردنية فى مصر وعن بيع الاشتراك فى الصحف والمجلات والنشرات الدورية التى تصدر فى أحد البلدين وتوزع فى البلد الآخر .

المدفوعات المذكورة أعلاه ليست حصرية ، ويمكن إضافة أي نوع آخر من المدفوعات اليها بناء على اتفاق الطرفين .

اتفـــاق

لتنظيم التبادل والترانسيت والنقل بين المملكة الاردنية الهاشمية ولبنان

ان حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية رغبة منهما فى تنظيم العلاقات الاقتصـادية بين بلديهما وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية القائمة بينهما قـــد اتفقتـا على ما يلي :

المادة الاولى : يعمل الفريقان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بين بلديهما وفقاً للاحكام الواردة فى هذا الاتفاق وللأنظمة المرعية فى كل من البلدين بما لا يتعارض مع هذه الاحكام .

١ ـــ تبادل الانتاج الزراعي والحيواني

المادة الثانية : (١) تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة اللبنانية بتصدير هذه المنتجات .

(٢) تسمح الحكومة اللبنانية باستيراد المنتجات الزراعيـة والحيوانية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .

(٣) يحق لكل من الفريقين المتعاقدين منع تصدير المنتجات الزراعية المدرجة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا الاتفاق أو الحد من تصديرها وذلك فى حالات استثنائية خاصة على ان يعلم الفريق الآخر عن اتخاذ هـذه الاجراءات قبل تطبيقهـا وعن الأسباب التى استوجبت ذلـــك

المادة الثالثة : (١) تعفي الحكومة الاردنية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مبـاشرة الى الاردن من الرسوم الجمركية ومن اجـازات الاستيراد باستثناء المنتجات المدرجة فى الجدول رقم (٢) الملحق بهذا الاتفاق .

(٢) تعفي الحكومة اللبنانية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد .

٢ ـــ تبادل الانتاج الصناعي

المادة الرابعة : (١) تعتبر المنتجات الصناعيةمن مصنوعات احد البلدين المتعاقدين عندماتكون قيمة المواد الاولية المحلية من منتجات ذلك البلد الداخلة فى تلك المادة مع اجور الصناعة المحلية لا تقل عن ٥٠ بالمائة من تكاليف انتاج تلك المصنوعات .

(٢) تعتبر المنتجات الصناعية المذكورة فى جـــدول رقم ٣ و٤و٦ المشار اليها فى المادة السادسة من هذا الاتفاق منمصنوعات بلد المنشأ المحلية ولا يطلب من اجلها اثبات نسبة الصنع المبينة فى الفقرة (١) اعلاه .

المادة الخامسة : (١) تسمح الحكومة اللبنانية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني ضمن الشروط المنصوص عليها فيما يلي والمستوردةمباشرت الىلبنان وتسمحالحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .

(٢) تسمح الحكومة الاردنيـــة باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني ضمن الشروط المنصوص عليها فيما يلي والمستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة اللبنانية بتصدير هذه المنتجات .

المادة السادسة : (أ) استيراد المنتجات الصناعية اللبنانية الى المملكة الاردنية .

(١) تعفي الحكومة الاردنيـــة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن والمدرجة فى الجدول رقم (٣) الملحق بهذا الاتفاق .

(٢) تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني المدرجة فى الجدول رقم (٤) الملحق بهذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى الاردن من اجازات الاستيراد وتخضع هذه المنتجات الى تعريفة جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريفةالعادية المطبقة فى المملكة الاردنية الهاشمية .

(٣) تعفي الحكومة الاردنيـــة المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني غير المدرجة فى الجـــدولين ٣ و ٤ المذكورين اعلاه من اجازات الاستيراد وتمنحها التخفيض الجمركي المذكور فى الفقرة (٢) اعلاه عندما تكون مستوفية للشروط المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

(٤) تخضع المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني المستوردةمباشرة الىالمملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة فى الجدول رقم (٥) الملحق بهذا الاتفاق الى اجازات استيراد والى كامل التعريفة الجمركية العادية المطبقة فى الاردن .

(ب) استيراد المنتجات الصناعية الاردنية الى لبنان .

(١) تعفي الحكومـــة اللبنانية من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان والمدرجة فى الجـــدول رقم «٦» المرفق بهذا الاتفاق .

(٢) تعفي الحكومة اللبنانية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني غير المدرجة فىالجدول رقم «٦»المذكور اعلاه من اجازات الاستيراد وتخضعها الى تعريفة جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريفة العادية المطبقة فى لبنان وذلك عندما تكون مستوفية الشروط المنصوص عليها فى الفقرة «١» من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

(٣) تخضع المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان والمدرجة فى الجدول رقم «٧» الملحق بهذا الاتفـاق الى اجازات استيراد والى كامل التعريفة الجمركية العادية المطبقة فى لبنان .

المادة السابعة : (١) يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين تطبيق نظام رخص استيراد على المنتجات الصنـاعية الواردة من بلد الفريق الآخر وذلـك لغايات تنظيمية بحتة ولا يجوز فى اية حال من الاحوال ان يؤدي تطبيق مثل هذا النظام الى الحـد من استيراد المواد التى تشملها .

(٢) يحق لكل من الفريقين المتعاقدين فى ظروف استثنـائية وضع الحظر على استيراد منتجات صناعية من بلد الفريق الآخر شريطة ان يكون مثل هذا الحظر عاماً وشاملا سائر البلدان العربية والاجنبية بلا استثناء .

٣ ـــ احكام عامه بشأن تبادل الانتاج

المادة الثامنة : ترفق المنتجات ذات المنشأالمحلي المستوردة مباشرة من بلد احد الفريقين المتعاقدين الى الفريق الآخر بشهادة منشأ تؤشر عليها السلطات الجمركية فى البلد المصدر اليها وتخضع عمليات الاستيراد والتصدير الى المعاملاتالجمركية المعتادة .

المادة التاسعة : (١) لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد احد الفريقين المتعاقدين المستوردة مباشرة الى بلد الفريق الآخر الى رسوم داخلية مهما كان نوعها تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الاولية.

(٢) يحق الحكومة اللبنانية ان تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من المملكة الاردنية الى رسوم داخلية على ان لا يتجاوز مجموعها ١ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق و ٥ بالمائة بالنسبة للمنتجات الاخرى بشرط ان يكون معدل هذه الرسوم واحداً بالنسبة الى جميع البلدان .

(٣) يحق للحكومة الأردنية ان تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من لبنان الى رسوم داخلية على ان لا يتجاوز مجموعها ٥ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق و٥ ر ٩ بالمائة بالنسبة للمنتجات التى تخضع الى كامل الرسوم او الى الرسوم المخفضة بشرط ان يكون معدل هذه الرسوم واحداً بالنسبة الى جميع البلدان .

المادة العاشرة : يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية فى كل ما يتعلق بالامور التالية :

(١) التبادل التجاري .

(٢) منح اجازات الاستيراد والتصدير .

(٣) الاستيراد او التصدير من المناطق الحرة .

(٤) المعاملات الجمركية سواء كانت فى الترانسيت أم فى الاستيراد والتصدير .

المادة الحادية عشرة : لا تشمل معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها فى المادة السابقة الفوائد الناجمة من اتحاد جمركي قد يعقد بين احد الفريقين وفريق آخر .

المادة الثانية عشرة : يجوز للفريقين المتعاقدين باتفاق يتم بينهما تعديل الجداول المرفقة بهذا الاتفاق .

٤ ـــ الترانسيت والمنطقة الحرة

المادة الثالثة عشرة : يعتبر نقلا بطريق الترانسيت عبر الاراضي التابعة لبلد احد الفريقين المتعاقدين نقل البضائع والامتعة الشخصية ايا كان منشأها بما فيه البضائع التى منشأها احد البلدين المتعاقدين سواء انقلت من واسطة نقل الى واسطة نقل اخرى أم لم تنقل او اودعت المستودعات أو لم تودع أو وسقت كلياً أو جزئياً أو طرأ تبديل على شحنها أو لم يطرأ مما تؤلف انتقالا كاملا يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانسيت .

المادة الرابعة عشرة : يعفي كل من الفريقين المتعاقدين البضائع والامتعة الشخصية الخاصة بالفريق الآخر التى تمر عبر اراضيه من الرسوم الجمركية ورسوم الترانسيت ومن كل رسم آخر عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات النقل او بدل الخدمات الناجمة عن الترانسيت ولا تخضع هـــذه البضائع أو الامتعة الشخصية أو وسائط النقل الى اية قيود معيقة .

المادة الخامسة عشرة : يقدم كل من الفريقين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لمرور بضائع الآخر الفريق بالترانسيت عبر اراضيه .

المادة السادسة عشرة : تخضع البضائع التى تمر بالترانسيت عبر البلدين الى معاملات الترانسيت فى كل بلد على حده .

المادة السابعة عشرة : (١) يوقع صاحب البضاعة او الناقل المفوض بنقلها تعهداً لضمان انجاز موجبات الترانسيت المرعية فى ذلك بلد .

(٢) تتبادل السلطات الجمركية فى البلدين المتعاقدين الكتب اللازمـــة بشأن المستندات وشهادات الوصول العائدة للبضائع المنقولة بالترانسيت وتحدد فيها شروط وكيفية تنظيم واعادة تلك الوثائق .

المادة الثامنة عشرة : يحظر المرور بالترانسيت للبضائع الممنوع ادخالها الى اراضي كل من الفريقين المتعاقدين بموجب انظمتها المرعية وتتبادل السلطات الجمركية فى البلدين المتعاقدين لوائح بهذه البضائع .

المادة لتاسعة عشرة : (١) تستفيد البضائع المارة بالترانسيت عبر كل من البلدين المتعاقدين وضمن نطاق القوانين والأنظمة المعمول بها من وضع المناطق الحرة فى البلدين ويقدم كل من الفريقين التسهيلات اللازمة للفريق الآخر لهذه الغاية .

(٢) يمنح كل من الفريقين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لانشاء مناطق حرة للفريق الآخر فى موانىء بلاده بما فى ذلك تأجير الأراضي المناسبة لهذه الغاية ضمن شروط يتفق عليها ولا تقل عن افضل الشروط الممنوحة أو التى ستمنح لأي بلد ثالث .

٥ ــ النقـــل

المادة العشرون : (١) تنقل البضائع القاصدة احدى البلدين المتعاقدين بواسطة السكة الحديدية وفقاً للأنظمة المرعية فى كل منهما .

(٢) شذوذاً عن احكام الفقرة «١» من هذه المادة يسمح النقل بالسيارات فى الحالات التالية:

« أ » الآلات والمعامل واجزائها والاسمنت والحبوب والأرز والاسفلت والبطاطا والفواكه والغراس والمواد الأخرى القابـــلة للتلف الواردة الى الاردن بالترانسيت عن طريق لبنان .

«ب» المحروقات السائلة .

« جـ » مؤن اللاجئين وفقاً للاتفاقات الخاصة بها .

« د » البضائع غير المذكورة اعلاة والمرسلة الى الاردن التى تعجز عنها السكة الحديدية عن نقلها خلال مدة اسبوعين من تاريخ تقديم طلب النقل اليها وتكلف السلطات الجمركية بتطبيق احكام هذا البند .

« هـ » البضائع المرسلة من لبنان الى اي بلد ثالث عبر الاردن ،

« و » البضائع المرسلة من الاردن الى اي بلد ثالث عبر لبنان .

« ز » البضـائع اللبنانيـــة المنشأ والاجنبية المعاد تصديرهـا والمستوردة من لبنـان الى الاردن .

« حـ » البضـائع الاردنيـــة المنشأ أو الاجنبية المعاد تصديرها والمستوردة من الاردن الى لبنان .

(٣) اما السيارات المستوردة فيسمح لها بالمرور بقوة محركاتها .

(٤) « أ » يسمح بدخول وخروج سيارات الشحن العمومية والخصوصية المسجلة فى بلد

احد الفريقين الى اراضي الفريق الآخر ومنها وعبرها فارغة او محملة وان تصل بحمولتها الى المكان الذي تقصده في بلد الفريق الآخر على ان لا تتعاطى النقل الداخلي بأي حال من الاحوال وان يسمح لها بالاقامة مدة لا تقل عن اسبوع .

«ب» يسمح بدخول وخروج سيارات الركوب العمومية والخصوصية المسجلة في بلد احد الفريقين الى اراضي الآخر ومنها وعبرها محملة أو فارغة على ان لا تتعاطى النقل الداخلي وان يسمح لها بالاقامة مدة لا تقل عن اسبوع للسيارات العمومية وثلاثة اشهر للسيارات الخصوصية :

« ج » يقصد بعبارة النقل الداخلي النقل من أي مكان أو مركز في داخل احد البلدين الى أي مركز في نفس ذلك البلد .

« د » تمنح التأشيرات للسواقين اللبنانيين والأردنيين لمدة ثلاثة اشهر على الاقل ولعدة سفرات مع مراعاة الحالات الخاصة التي يكون فيها السواقون طالبوا التأشيرات — ممنوعين من الدخول الى بلد احد الفريقين لغايات الامن العام .

المادة الحادية والعشرون : يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد انقضاء خمسة ايام على يوم تبادل وثائق الابرام ويعمل به لمدة سنة اعتباراً من تاريخ نفاذه ويتجدد حكماً سنة فسنة إلا اذا ابلغ احد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر خطياً قبل شهرين على الاقل من انقضاء مدة هذا الاتفاق رغبته في عدم التجديد .

المادة الثانية والعشرون : يلغي هذا الاتفاق حال نفاذه الاتفاق الجمركي المؤرخ في ١٠ مايس سنة ١٩٢٣ مع ملحقاته أو أية تعديلات طرأت عليه .

وقعت في بيروت يوم الاربعاء في السابع والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعماية واثنتين وخمسين

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
جمال طوقان

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
فيليب تقلا

الجدول رقم « ١ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ فى ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الزراعية التى يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين منع تصديرها أو الحد منه فى حالات استثنائية خاصة وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية :

١ ـ القمح ومشتقاته .

٢ ـ الشعير ومشتقاته .

٣ ـ الذرة الصفراء والذرة البيضاء ومشتقاتها .

٤ ـ السمسم .

الجدول رقم « ٢ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ فى ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الحيوانية والنباتيةذات المنشأاللبناني المستثناة من الاعفاء من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد وفقاً لنص الفقرة الاولى من المادة الثالثة :

١ ـ الاسماك الطازجة والمملحة والمدخنة .

٢ ـ القمح ومشتقاته .

٣ ـ الشعير ومشتقاته ،

٤ ـ العدس .

٥ ـ الحمص .

الجدول رقم « ٣ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ فى ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية اللبنانية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد وفقاً لنص البند « ١ » من الفقرة « أ » من المادة السادسة .

١ ـ الخام والدرل والكورت المصنوعة من القطن (الكورت هو تقليد الجوخ مصنوعا من القطن)

٢ ـ القطران .

٣ ـ دفاتر ورق السجاير « وتخضع لضريبة البندرول ».

٤ ـ الادوات الزراعية .

٥ ـ الجلود المدبوغة .

٦ ـ الخيوط المستوردة لغايات صناعية .

٧ ـ الزجاج بانواعه ومصنوعاته المختلفة .

٨ ـ شقاق الشعر .

٩ ـ المواد الأولية لصنع الفراشي والمكانس .

١٠ ـ قشر التليس .

١١ ـ زيت بذر القطن .

الجدول رقم « ٤ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية اللبنانيه التي تخضع حين استيرادها الى المملكة الاردنية الهاشمية الى رسوم جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريفة العادية المطبقة في الاردن والمعفاة من اجازات الاستيراد وفقاً لنص البند «٢» من الفقرة «أ» من المادة السادسة .

١ ـ محضرات الخضار والنباتات الصالحة للأكل ومحضرات الأثمار ومحضرات النباتات الأخرى أو محضرات اجزائها.

٢ ـ المحضرات الغذائية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر .

٣ ـ الغازات المضغوطة أو المميعة أو المجمدة ،

٤ ـ الأدوية المحضرة أو المعايرة وغيرها من المحضرات الصيدلانية .

٥ ـ الغراء الحيواني المنشأ .

٦ ـ الحاجات المصنوعة من السبوت والصلال « عدا الاحذية » .

٧ ـ الصناديق الخشبية المصنوعة من خشب الحور أو خشب الصنوبر .

٨ ـ الحرير الطبيعي ومصنوعاته .

٩ ـ المصنوعات من الحرير الصنعي غير الواردة في الجدول رقم «٤» .

١٠ ـ المصنوعات القطنية « غير الورادة في الجدول رقم (٣) والجدول رقم ٥ » .

١١ ـ الجوارب النسائية .

١٢ الألبسة بالشعار « الألبسة الداخلية التي تنتجها المصانع جاهزة » .

١٣ ـ أدوات المطبخ المصنوعة من النحاس .

١٤ ـ البسكوت السادة «غير المحشي »

الجدول رقم « ٥ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية اللبنانية التي تخضع الى اجازات الاستيراد والى كامل الرسوم الجمركية بموجب التعريفة المطبقة في الاردن وفقاً لنص البند «٤» من الفقرة « أ » من المادة السادسة:

١ ـ المشروبات الروحية .
٢ ـ السبيرتو الصافي والمغيرة خواصه « ويشمل ذلك الروائح العطرية » .
٣ ـ السجاير المصنوعة .
٤ ـ ورق التبغ والتمباك .
٥ ـ الكبريت « عيدان الثقاب » .
٦ ـ المصنوعات الصدفية .
٧ ـ الادوات المصنوعة من الالمنيوم .
٨ ـ المسامير .
٩ ـ الموبيليا من الخشب والحديد على اختلاف انواعها .
١٠ ـ اصناف الكراسي المصنوعة .
١١ ـ المرايا .
١٢ ـ انواع الألبسة المخيطة كالقنابيز والقمصان والبيجامات وغيرها « ولا يشمل ذلك الألبسة بالشعار التي تنتجها المصانع جاهزة » .
١٣ ـ الأحذية .
١٤ ـ الجوارب الرجالية .
١٥ ـ أشغال الصنارة والحبك الآلي « ما عدا الكلسات النسائية »
١٦ ـ الكتافات والحشوات الخاصة بصناعة الخياطين .
١٧ ـ ارحية الطواحين .
١٨ ـ المعكرونة والشعيرية .
١٩ ـ الصابون .
٢٠ ـ زيت الزيتون .
٢١ ـ القفف .
٢٢ ـ المكانس والفراشي باستثناء فراشي الاسنان .
٢٣ ـ انواع الورق المصنوع .
٢٤ ـ الاسمنت ومصنوعاته .

الجدول رقم «٦»

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية الاردنية المعفاة من الرسوم الجمركيه ومن شهادات نسبة الصنع ومن اجازات الاستيراد وفقاً لنص البند «١» من الفقرة «ب» من المادة السادسة.

١ ـ الرخام خاماً او مصنوعاً .
٢ ـ الفوسفات ومصنوعاته .
٣ ـ المصنوعات الصدفية بما فيها الممزوجة مع الخشب .
٤ ـ الجبس والرمل بما فيه الكوارتس .
٥ ـ زيت الزيتون .
٦ ـ مسحوق الزجاج وفضلاته وكساراته.
٧ ـ الحجر وبلاط الحجر .
٨ـ البوتاس .
٩ ـ الحصر .
١٠ـ السجاير المصنوعة .

الجدول رقم «٧»

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية الاردنية التي تخضع الى اجازات الاستيراد والى كامل الرسوم الجمركيـــة بموجب التعريفة المطبقة في لبنـان وفقاً لنص البند «٣» من الفقرة «ب» من المادة السادسة .

١ ـ السبوت « الجلود المدبوغة» .
٢ ـ الصابون .
٣ ـ الكحول والمشروبات الروحية .
٤ ـ المعكرونة والشعيرية بانواعها .
٥ ـ الاحذية .
٦ ـ الثقاب .
٧ـ ورق التبغ والتباك .

اتفـــاق

لتنظيم التبادل الاقتصادي والنقل والترانسيت

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية

ان الحكومتين الاردنية والسورية : رغبة منهما فى تنظم العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية القائمة بينهما فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى : يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بين بلديهما وفقا للاحكام الواردة فى الاتفاق وللانظمة المرعية فى كل من البلدين بما لا يتعارض مع هذه الاحكام .

تبادل الانتاج الزراعي والحيواني

المادة الثانية : «١» تسمح الحكومة السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى سوريا وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات.

٢ ــ تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة السورية بتصدير هذة المنتجات .

٣ ــ يحق لكل من الطرفين منع تصدير اية منتجات زراعـــية او حيوانية او الحد من تصديرها او اخضاع تصديرها الى اجازة تصدير وذلك فى حالات خاصة على ان يعلم الفريق المتعاقد الآخر عن اتخاذ هذه الأجراءات عند تطبيقها وعن الاسباب التى استوجبت ذلك .

المادة الثالثة : ١ ــ تعفي الحكومة السورية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والزراعية ذات المنشأ الاردني باستثناء الاسماك والقمح ومشتقاته والشعير والعدس والحمص المستوردة مباشرة الى سوريا من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد

٢ ــ تعفي الحكومة الاردنية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والزراعية ذات المنشأ

السوري باستثناء ـــ الاسماك والقمح ومشتقاته والشعير والعدس والحمص ـــ المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنيـــة الهاشمية من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد .

٢ ـــ تبادل الانتاج الزراعي

المادة الرابعة : ١ ـــ تسمح الحكومة السورية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى سوريا وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .

٢ ـــ تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المنصوص عليها فى المادة السادسة من هذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة السورية بتصدير هذه المنتجات .

المادة الخامسة : ١ ـــ تعتبر المنتجات الصناعية من مصنوعات احد البلدين المتعاقدين عندما لا تقل قيمة المواد الاولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة الداخلة فى صنعها عن ٥٠ بالمائة من تكاليف انتاجها .

٢ ـــ تعتبر المنتجات الصناعية المدرجة فى الجداول رقم «١و٢و٤و٥» المرفقة بهذا الأتفاق من مصنوعات بلد المنشأ المحلية ولا يطلب من اجلها اثبات نسبة الصنع المذكورة فى الفقرة الاولى هذه المادة .

استيراد المنتجات الصناعية السورية الى المملكة الاردنية الهاشمية

المادة السادسة : ١ ـــ تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة فى الجدول «١» المرفق بهذا الاتفاق من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد .

٢ ـــ تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة فى الجدول «٢» المرفق بهذا الاتفاق من اجازات الاستيراد وتخضع هذه المنتجات الى تعرفة جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعرفة العادية المطبقة عليها فى المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ ـــ تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري غير المدرجة

في الجدولين رقم «١و٢» المرفقين بهذا الاتفاق من اجازات الاستيراد وتمنحها التخفيض الجمركي المذكور في الفقرة الثانية من هذه المادة عندما تكون مستوفية الشروط المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الخامسة . وفي هذه الحالة ترفق هذه المنتجات بشهادة من السلطات السورية المختصة تثبت نسبة الصنع . وللسلطات الاردنية حق الاعتراض للتحقق من صحة هذه النسبة .

٤ ــ تخضع المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في الجدول رقم «٣» المرفق بهذا الاتفاق الى إجازات استيراد والى كامل التعريفة الجمركية العادية .

استيراد المنتجات الصناعية الاردنية الى سوريا

المادة السابعة : ١ ــ تعفي الحكومة السورية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى سوريا والمدرجة في الجدول رقم «٤» المرفق بهذا الاتفاق من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد .

٢ ــ تعفي الحكومة السورية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى سوريا والمدرجة في الجدول رقم «٥» المرفق بهذا الاتفاق من اجازات الاستيراد وتخضع هذه المنتجات الى تعرفة جمركية مخفضة تبلغ ثلثي التعريفة العادية المطبقة عليها في سوريا .

٣ ــ أما المنتجات الصناعية الاخرى ذات المنشأ الاردني التي يتوافر فيها الشرط المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الخامسة وغير المدرجة في الجدولين رقم «٤» و«٥» المرفقين بهذا الاتفاق فيمكن أن تضاف الى أحد الجدولين رقم «٤» و«٥» بناء على طلب السلطات الاردنية المختصة وبعد موافقة السلطات السورية خلال فترة لاتتجاوز شهراً واحداً . وتعطى هذه الموافقة في حالة توفر الشرط المنصوص عليه أعلاه الخاص بنسبة الصنع .

٣ ــ أحكام عامة بشأن تبادل الانتاج المحلي

المادة الثامنة : ١ ــ يجوز لكل من الفريقين فرض إجازة الاستيراد على بعض المنتجات الصناعية الواردة اليه من بلد الطرف الآخر وذلك لغايات تنظيمية فقط . وعلى ذلك فلا

يجوز في أية حالة من الاحوال ان يؤدي فرض اجازة الاستيراد على مادة ما الى الحد من استيرادها او الى منعه .

٢ ــ يحق لكل من الطرفين المتعاقدين منع استيراد أية منتجات صناعية من بلد الطرف الآخر أو الحد منه شريطة أن يكون منع الاستيراد او الحد منه عاماً وشاملاً سائر البلدان .

المادة التاسعة : ترفق المنتجات ذات المنشأ المحلي المستوردة مباشرة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر بشهادة منشأ تؤشر عليها السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر وتخضع عمليات الاستيراد والتصدير الى المعاملات الجمركية المعتادة .

المادة العاشرة : ١ ــ لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين والمستوردة مباشرة الى بلد الطرف الآخر الى رسوم داخلية مهما كان نوعها تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

٢ ــ يحق للحكومة السورية أن تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من المملكة الاردنية الى رسوم اضافية على أن لا يتجاوز مجموعها مهما كان نوعها ١ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق و٥ بالمائة بالنسبة للمنتجات الاخرى بشرط ان لا يكون معدل هذه الرسوم اكثر من الرسوم المطبقة بالنسبة الى أي بلد آخر .

٣ ــ ويحق للحكومة الاردنية أن تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من سوريا الى رسوم اضافية على ان لا يتجاوز مجموعها مهما كان نوعها ٥ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق ، وتسعة ونصف بالمائة بالنسبة للمنتجات التي تخضع الى كامل الرسوم او الى الرسوم المخفضة بشرط ان لا يكون معدل هذه الرسوم اكثر من الرسوم المطبقة بالنسبة الى أي بلد آخر .

المادة الحادية عشر : يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل ما يتعلق بالامور الآتية :

١ ــ الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى أياً كان نوعها وطريقة استيفاء هذه

الرسوم والضرائب والاصول والاعباء المتعلقة بتخليص البضائع سواء كان ذلك فى الاستيراد أم فى التصدير .

٢ ــ منح اجازات الاستيراد والتصدير .

٣ ــ الاستيراد او التصدير من المناطق الحرة .

٤ ــ التبادل التجاري .

المادة الثانية عشرة : لاتشمل معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها فى المادة السابقة الفوائد الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقد بين احد الطرفين وطرف آخر .

المادة الثالثة عشرة : يجوز لحكومتى الطرفين المتعاقدين باتفاق بينهما تعديل الجداول المرفقة بهذا الاتفاق فى اي وقت كان .

٤ ــ الترانزيت والنقل

المادة الرابعة عشرة : يعتبر نقلاً بطريق الترانزيت عبر الاراضي التابعة لبلد احد الطرفين المتعاقدين نقل جميع البضائع بما فيها الامتعة الشخصية اياً كان منشؤها سواء نقلت هذه البضائع من واسطة نقل الى واسطة نقل اخرى ام لم تنقل او اودعت المستودعات ام لم تودع او وسقت كلياً او جزئياً او طرأ تبديل على شحنها ام لم يطرأ مما يؤلف انتقالا كاملا يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانزيت .

المادة الخامسة عشرة : ١ ــ يسمح للبضائع القاصدة احد البدين المتعاقدين ان تصل الى اراضي البلد الآخر او ان تجتازها على ان تنقل بالسكة الحديدية وفقا للانظمة المرعية فى كل مكان .

٢ ــ خلافاً لأحكام الفقرة الاولى من هذه المادة يسمح بالنقل بالسيارات فى الحالات التاليه وذلك وفقاً لأحكام هذه المادة :

[أ] البضائع المرسلة من سوريا الى اي بلد ثالث عبر الاردن :

[ب] البضائع المرسلةمن الاردن الى اي بلد ثالث عبر سوريا بأستثناء القمح والفوسفات مع مراعاة التحفظات بخصوص تصدير الفوسفات .

[ج] البضائع المستوردة الى سوريا من اي بلد ثالث عبر الاردن :

[د] الغراس والخضار والفواكه بما فى ذلك الجذور والدرنات الارضية اللبنانية

المنشأ المرسلة من لبنان الى الاردن .

[هـ] الارز والغراس والخضار والفواكه بما فى ذلك الجذور والدرنات الارضية الواردة بالترانزيت الى الاردن عن طريق المرافىء اللبنانية . اما المواد الاخرى القابلة للتلف فيتفق عليها بين ادارتي الجمارك فى البلدين .

[و] الآلات والأجزاء الثقيلة من المعامل الواردة بالترانزيت عن طريق لبنان .

[ز] المحروقات السائلة .

[ح] بضائع الترانزيت الواردة الى الاردن عن طريق المرافىء السورية .

[ط] مؤن اللاجئين وفقا للأتفاقات الخاصة بها مع السماح للسيارات الاردنية بالمرور فارغة او محملة لنقل هذه المؤن .

[ي] السيارات المستوردة الى الاردن يسمح بمرورها بقوة محركاتها .

[ك] البضائع المصدرة من سوريا الى الاردن والبضائع المصدرة من الاردن الى سوريا .

[ل] البضائع الأخرى المرسلة الى الاردن بالترانسيت عن طريق لبنان وذلك فى حال عجز السكك الحديدية عن استيعاب نقلها وتتفق ادارتا الجمارك فى البلدين على كيفية ذلك حين وقوعه .

[م] بالاضافة الى ما تقدم ، اية بضائع أخرى تتفق ادارتا الجمارك فى البلدين على نقلها بالسيارات .

٣ ـــ تسمح السلطات المسئولة فى البلدين المتعاقدين بمرور سيارات الشحن العمومية على اختلاف انواعها المسجلة فى بلد احد الطرفين الى اراضي الطرف الآخر وعبره فارغة او محملة لنقل البضائع المبينة فى الفقرة الثانية من هذه المادة وان تصل باحمالها الى مقصدها بعد اجراء المعاملات الجمركية فى المراكز المختصة فى بلد الطرف الآخر . وكما تسمح السلطات المسئولة فى البلدين المتعاقدين لسيارات الركاب العمومية المسجلة فى بلد احد الطرفين المتعاقدين بدخول اراضي الطرف الآخر لتعاطي النقل المأجور بين البلدين على الخطوط الرئيسية . اما السيارات الخصوصية فلها حرية التنقل فى اراضي البلدين المتعاقدين وعبرها اذا كان فيها مالكوها او سائقوها .

لا يجوز باي حال من الاحوال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين ان تتعاطى النقل الداخلي. ويقصد بعبارة النقل الداخلي النقل المبتدىء من اي مركز في داخل احد البلدين الى اي مركز آخر في نفس ذلك البلد وكذلك النقل من بلد احد الطرفين بسيارات الطرف الثاني الى اي بلد مجاور ثالث كما لا يجوز لسيارات الشحن الاردنية ان تتعاطى النقل بين سوريا ولبنان وعكسه

المادة السادسة عشرة : لا يحق للطرف الذي تمر عبر اراضيه بضائع الطرف الآخر ان يخضع هذه البضائع أو وسائط النقل الى بنود معينة . وتعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت ومن أي رسم آخر عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات النقل او بذل الخدمات الناجمة عن الترانزيت .

المادة السابعة عشرة : يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لمرور بضائع الطرف الآخر بالترانزيت عبر اراضيه .

المادة الثامنة عشرة : يحظر منح أي تسهيل في الترانزيت للبضائع الممنوع ادخالها الى أراضي كل من الطرفين المتعاقدين بموجب أنظمتها المرعية وتتبادل ادارتا الجمارك في البلدين المتعاقدين جداول بهذه البضائع .

المادة التاسعة عشرة : عندما تمر البضائع بالترانزيت في البلدين معاً يطلب انجاز معاملات الترانزيت في كل بلد على حده .

المادة العشرون : ١ ـــ يوقع صاحب البضاعة او الناقل المفوض بنقلها تعهداً او تعهدات حسب أنظمة بلد الترانزيت لضمان انجاز موجبات الترانزيت المرعية في ذلك البلد . وتوجب هذه التعهدات في حال عدم اتمام موجبات الترانزيت دفع مبلغ رسم الاستيراد في البلد الذي تحققت فيه المخالفة وتأدية الغرامة النقدية المنصوص عليها في أنظمة الترانزيت المرعية فيه .

٢ ـــ تتخذ ادارة الجمارك في كل من البلدين المتعاقدين التدابير اللازمة بشأن تبادل المستندات العائدة للبضائع المنقولة بالترانزيت من قبل البلدين أو أحدهما وبشأن وضع شهادات الابراء النظامية على هذه المستندات التي تثبت ان البضائع المرسلة عبر أحد هذين البلدين دخلت فعلاً البلد الآخر بعد مرورها في الاماكن المعينة في

المستند ووصلت الى مكان المقصد المعين .

٣ ـــ تعاد المستندات التى جرى ابراؤها من قبل مأموري جمارك أحد البلدين الى مكتب المنشأ من قبل حاملها خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ اجتياز البضائع آخر مركز جمركي على حدود البلد الآخر .

المادة الحادية والعشرون : تستفيد البضائع المارة بالترانزيت عبر كل من البلدين المتعاقدين وضمن نطاق القوانين والانظمة المعمول بها من وضع المناطق الحرة فى البلدين ويقدم كل من الفريقين التسهيلات اللازمة للفريق الآخر لهذه الغاية .

المادة الثانية والعشرون : تضع ادارتا الجمارك فى كل من البلدين المتعاقدين التعليمات المتعلقة بتحديد مدة اقامة سيارات أحد الفريقين فى بلد الطرف الآخر على ان لا تقل هذه المدة عن اسبوع واحد فى أية حال كما تتفق السلطات فى البلدين على منح تأشيرات للسواقين السوريين والاردنيين لمدة ثلاثة أشهر .

المادة الثالثة والعشرون : يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد انقضاء خمسة أيام على يوم تبادل وثائق الابرام ويعمل به لمدة سنة اعتباراً من تاريخ نفاذه ويتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسه الا اذا أبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطياً قبل شهرين على الاقل من انقضاء كل مدته رغبته فى عدم التجديد .

المادة الرابعة والعشرون : يلغي هذا الاتفاق حال نفاذه الاتفاق الجمركي المؤرخ ١٠ مايس ١٩٢٣ مع ملحقاته والتعديلات التى طرأت عليه .

حرر على نسختين اصليتين وقع عليها ممثلو حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية السورية فى دمشق بتاريخ ٩ شعبان ١٣٧٢ الموافق ٢٣ نيسان سنة ١٩٥٣ .

عن حكومة الجمهورية السورية
محمد سعيد الزعيم
وزير المالية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
خلوصي الخيري
وزير التجارة والاقتصاد

الجدول رقم «١»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية السورية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد ومن شهادات نسبة الصنع حين استيرادها الى المملكة الاردنية الهاشمية

١ ـ خيوط الكتان والقنب والجوت والرامي
٢ ـ الحبال والامراس المصنوعة من الكتان والقنب والجوت والرامي
٣ ـ اللبـــاد
٤ ـ الحطات [لباس الرأس للرجال والنساء] على اختلاف انواعها
٥ ـ العقل على اختلاف انواعها
٦ ـ الصايات غير المخيطة
٧ ـ الخام والدرل والكورت [الكورت هو تقليد الجوخ مصنوعاً من القطن]
٨ ـ القطران
٩ ـ القمر الدين
١٠ ـ الاسفلت
١١ ـ ورق السجاير [ويخضع لضريبة البندرول]
١٢ ـ الادوات الزراعية
١٣ ـ الجلود المدبوغة والخامية
١٤ ـ الخيوط المعده للصناعة
١٥ ـ الزجاج بانواعه ومصنوعاته المختلفة
١٦ ـ زيت بزر القطن
٧١ ـ شقاق الشعر
٨١ ـ المواد الاولية لصنع الفراشي والمكانس
١٩ ـ قشر التلبيس
٢٠ ـ الكبريت المسحوق

الجدول رقم «٢»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية السورية التي تخضع حين استيرادها الى المملكة الاردنية الهاشمية الى رسوم جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعرفة العادية المطبقة في الاردن والمعفاة من اجازات الاستيراد ومن شهادات نسبة الصنع .

١ ـ محضرات الخضر والنبـاتات الصالحة للأكل .
٢ ـ ومحضرات الاثمار ومحضرات النباتات الأخرى او محضرات اجزائها .

٣ ـ المحضرات الغذائيـــة غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .
٤ ـ الغازات المضغوطة والمعبئة او المجمدة.
٥ ـ الادوية المحضرة او المعايرة وغيرها من من المحضرات الصيدلانية .
٦ ـ الغراء الحيواني المنشأ .
٧ ـ الحاجات المصنوعةمن السبوت والسلال (عدا الأحذية)
٨ ـ الصنـاديق الخشبية المصنوعـــة من خشب الحور .
٩ ـ الحرير الطبيعي ومصنوعاته .
١٠ـالمصنوعات من الحرير الصنعي .
١١ـالمصنوعـات القطنية (غير الواردة فى الجدول رقم «١») .
١٢ـالجوارب النسائية .
١٣ـالالبسة بالشعار (الملابس الداخلية) .
١٤ـالاسمال والخرق .
١٥ـمجموعـة ادوات المطبخ المصنوعـــة من النحاس .

الجدول رقم «٣»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي السوري الاردني

المنتجات الصناعية الخاضعة لاجازات الاستيراد وللرسوم الجمركية الكاملة

١ ـ الأسمنت ومصنوعاته
٢ ـ الاحذية
٣ ـ المشروبات الروحية
٤ ـ المعكرونة والشعيرية
٥ ـ المسامير
٦ ـ السلع المصنوعة من الالمنيوم
٧ ـ أنواع الفراشي والمكاوي
٨ ـ الكتافات الخاصة بصناعة الخياطين
٩ ـ الجوارب الرجالية
١٠ـالسبيرتو الصافى والمغيرة خواصه
١١ـالمرايا
١٢ـالكبريت
١٣ـأنواع الورق المصنوع
١٤ـأصناف صناعة الصنارة والحبك الآلى كالجرزايات (ما عدا الكلسات النسائية)
١٥ـأنواع الالبسة المخيطة كالقنـــابيز والبيجامات والقمصان باستثناء الالبسة التى تنتجها المعامل مصنوعة
١٦ـالموبيليا الخشبية كالتخوت والخزائن والطاولات
١٧ـأصناف صناعة الكراسي
١٨ـالقفف
١٩ـالسجاير المصنوعة
٢٠ـورق التبغ والتنباك
٢١ـالصابون
٢٢ـأرحية الطواحين
٢٣ـزيت الزيتون

الجدول رقم «٤»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية الاردنية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد ومن شهادات نسبة الصنع

١ ـ الرخام والبلاط الرخامي مصنوعا او خاما
٢ ـ الفوسفات ومصنوعاته
٣ ـ المصنوعات الصدفية
٤ ـ الجبس والرمل
٥ ـ زيت الزيتون
٦ ـ مسحوق الزجاج وفضلاته وكسارته
٧ ـ البلاط الطبيعي والمحجر
٨ ـ البوتـــاس
٩ ـ الحصر
١٠ ـ قشور الدباغ والسماق
١١ ـ مطرزات بيت لحم اليدوية
١٢ ـ الجبنة

الجدول رقم «٥»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية الاردنية التي تخضع الى تعرفة جمركية مخفضة تعادل ثلثي التعرفة العادية المطبقة في سوريا والمعفاة من اجازات الاستيراد ومن شهادة نسبة الصنع

١ ـ النشاء
٢ ـ المعكرونة والشعيرية
٣ ـ النبيـــذ
٤ ـ الاكياس المعدة لتعبئة الاسمنت
٥ ـ محضرات الخضر والنباتات الصالحة للأكل ومحضرات الاثمار ومحضرات النباتات الاخرى او محضرات اجزائها

تحفظات وايضاحات

جرى اثر توقيع الاتفاقية تبادل عدد من الكتب المتضمنة لبعض التحفظات والايضاحات التى جاء فيها ما يلي :

١ ـــ تمنع الحكومة السورية استيراد البطاطا بين أول كانون الثاني ومنتصف نيسان منعاً باتاً وتخضع البطاطا المعدة للبذار إلى موافقة خاصة .

٢ ـــ تمنع سوريا استيراد القطن وبذره من الاردن او ان تخضع ذلـــك لرخصة استيراد او لرخصة مرور .

٣ ـــ توافق الحكومة الاردنية فى حالة استيراد اية بضائع وطنية سورية بدون رخصة استيراد عدم استيفاء اية غرامة : واذا ما استوفيت ان لاتزيد على ثلث ضريبة الدخولية .

٤ ـــ تسمح الحكومة السورية بنقل ثلث كمية الفوسفات المصدرة من الاردن بالسيارات ، واكثر من هذه الكمية فى حالة ثبوت عجز السكك الحديدية عن النقل .

٥ ـــ توافق الحكومة الاردنية على استيراد خمسة آلاف طن من ألاسمنت السوري كل ثلاثة اشهر حتى يبدأ المصنع الاردني بالانتاج .

٦ ـ تستثنى مواد الملح والتبغ والسجاير من شروط الاتفاقية . وتخضع للتعرفة الكاملة واجازات الاستيراد .

الصناعـــة فى الاردن

الصناعة عمل اقتصادي تتعاون على انشائه عدة قوى منتجة ، وعلى ابداعه والتفنن فيه عدة مواهب فكرية ، واجتماعية . والتحفز الصناعي من صفات الشعوب القديرة ، التى تتخذ من الصناعة جسراً لبناء النهضة القومية وتأمين الرخاء للمواطنين . وليس بخاف أن العرب اجمالاً لا يزالون يعتمدون على غيرهم فى هذا الميدان ، لعجزهم من استغـــلال خاماتهم ، وتحويلها الى سلع استهلاكية ، استغلالاً مركزاً واسع المجال .

ولكنهم الآن فى دور انتقالى ، يحاولون عبوره ، بشتى الطرق والوسائل . فلا عجب اذا ما غلبت عليهم نزعة التردد وسادتهم صفة الاحجام ، وتعثرت خطاهم قبل الاقدام . فالصناعة بما تنطوي عليه من مسؤوليات واعباء ، تحتاج الى جهود علمية وفنية .

والصناعة التى قامت فى البلاد العربية ، كانت طليعة الفتح فى ميدانها . فقد فتحت الاعين والاذهان لامكانياتها ، واوقدت جذوة الحماس للسير فى ركابها ، وكانت خير قدوة للتغلب على صفة التردد وأحسن حافز للاقدام على استثمار رؤوس الأموال فى المشاريع الصناعية . ولكنها صناعة يقوم كثيرها على المحاكاة والتقليد وقليلها على الابتكار والتجديد ، وهي صفة ستتغلب عليها الصناعة العربية ، كلما زاد عدد الاخصائيين والفنيين العاملين فى حقلها ، واتسع أمامهم مجال التصريف .

والعقبات التى تعترض نمو الصناعة حالياً هي غلاء القوة المحركة الكهربائية والزيتية ، وقلة رؤوس الاموال ، والخبرة الفنيـــة . على أن هذه العقبات لا تحول دون المبادرة لادخال التصنيع فى البلاد العربية المختلفة ، لا سيما تلك الصناعات التى تتوفر خاماتهـــا . ويواجه الاردن العقبات التى سبق ذكرها وغيرها مما يتعلق بسوق التصريف المحلى ، وامكانية التصدير الى الأسواق الأخرى . ولكنها عقبات لا تزجر النشاط الصناعي ولا تبرر تـــأخيره ، أو الرجوع عنه لأن سلسلة النشاط الاقتصـــادي لا تكتمل قوة ومنعة الا اذا تآلفت الجهود الزراعية والصناعية ، وسارت جنباً الى جنب بخطى متساوقة .

والصناعات فى الاردن تنقسم الى قسمين رئيسيين : صناعات يدوية وصناعات آلية .

والصناعات اليدوية تشمل الصناعات الفنية التى تستمد شهرتها من المكانة الدينية والتاريخية للبلاد عامة ؛ وبصورة خاصة مدينتى القدس وبيت لحم . وتعرف بصناعات الاراضي المقدسة .

وتتألف من الادوات المصنوعة من خشب الزيتون والصدف والمطرزات وحجر البحر الميت، وغيرها من التحف الشرقية واللوحات الفنية، التي تنم عن ذوق فني، ومهارة دقيقة في النحت والتصوير. وهذه الصناعات وثيقة الرابطة بالسياحة الى الاردن، وتلاقي إقبالاً كبيراً من محبي الفنون الجميلة والذكريات التاريخية والدينية. ومدينة بيت لحم مهد هـذه الصناعات، ومركز نشاطها، وفيها الصناع يتوارثونها جيلاً بعد جيل، ويذيبون حياتهم لابقائها مستمرة، وحافظة لذكريات التـاريخ وروابط الدين. وهي جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي في المملكة لارتباطها الوثيق بالسياحة، كما سبقت الاشارة.

اما الصناعات اليدوية فكثيرة وتشمل الحياكة والصابون، ومعاصر زيت الزيتون. والخياطة والنجارة والاحذية وغيرها، وقد بدأت الآلة تتلمس طريقها الى هـذه الصناعات بخطوات وئيدة، ذلك لانها صناعات تقوم على مجهودات فردية، ولن تصبح آلية إلا اذا توفرت رؤوس أموال كافية لاصحابها.

أما الصناعات الآلية فتشمل عدداً من المطاحن الحديثة، وصقل المرمر والرخـام، والسجاير، والكحول، والاسمنت، والكبريت، والاسرة والمسامير، وادوات الالومنيوم، والسكب وغيرها. وتملك معظمها شركات مساهمة. وانتاج كلا الصنفين من الصناعات يحتاج الى الحماية الجمركية حرصاً عليه من المنافسة الأجنبية التي تغزو الأسواق الاردنية بقوة دعايتها ورخص أثمانها، وتنوعها. بينما المنتجات الاردنية تتحمل نفقات كبيرة لتأمين القوة المحركة، ونقل المواد الخام من البلاد والموانيء البعيدة. ولا تجد مجالاً كافياً لزيادة الانتاج بحكم ضيق الاسواق. ولكن بعض هذه الصناعات قد وصل الى درجة اشباع الاحتياجات المحلية مما جعلها نقاط ارتكاز في الصناعة، وتمكن من تصدير كميات لا بأس بها.

وقد أجرت دائرة الاحصاءات العامة احصاء أوليـاً للصناعات والمشاغل المحلية التي تستخدم أربعة أشخاص فأكثر، دل على ان عدد هذه المصانع والمشاغل يبلغ ٥٩٣، تستخدم حوالى ٥٨٠٠ شخص. ولا تشتمل هذه الاحصاءات على صناعة قلع الحجارة وتشذيبها، مع انها تستوعب عدداً كبيراً من العمال، وتقوم عليها صناعة البناء المنتشرة في الاردن.

ومهما تكن الرغبة العامة شديدة للتوسع في الصناعة، إلا أنه من الخطر استباق الامور الاقتصادية الهامة دون حيطة وحذر. وأجدى الوسائل فعالية للنهوض بمستوى الصناعة الحالية وادخال صناعات جديدة تلائم حالة السكان ووضعهم الاقتصادي ومركزهم الجغرافي، يجب

ان تقوم على سياسة ايجاد الصناعات الحديثة التى تقوم على المواد الأولية المتوافرة ، وتتغذى باعمال ايجابيه تتناول ما يلى :

١ ــ سن تشريع للانشاءات الصناعية يتضمن تفاصيل المساعدات المرتقبة من الحكومة ، ودعم الثقة بين الشعب والحكومة لحماية المشاريع الانتاجية ، عن طريق زيادة الاعتناء بالتعرفة الجمركية .

٢ ــ التوسع فى التعليم والتدريب الفنى ، وتشجيع البعثات الصناعية .

٣ ــ التوسع فى التسليف الصناعي .

٤ ــ خفض أسعار الوقود الزيتى .

٥ ــ انشاء المعارض الدائمة والدورية وتنشيط روح الابتكار والتجديد .

٦ ــ انشاء معرض دائم للمواد المستوردة التى يمكن صناعتها محلياً كي يقتبس منها أصحاب المصانع والصناع فى تحسين الانتاج .

٧ ــ انشاء مكتب خاص للارشاد الصناعي ، واسداء المشورة للصناعيين ، ومختبر لتحليل المواد واجراء التجارب .

٨ ــ تشجيع النقابات لتعزيز الثقة بين العامل وصاحب العمل ، ورفع كفاءة العمال .

وقد انشأت الحكومة الاردنية مدرسة كبيرة للتدريب الفنى بعمان ، وجهزتها بأحدث العدد والآلات ، وسيشرف عليها عددمن الخبراء الفنيين . وانشأت ايضا بنك الانشاء الاردني الذي يقوم بمنح قروض للصناعات التى يتوسم فيها المقدرة على النجاح ، كما وان الجهود مبذولة لتوسيع جهاز وزارة الاقتصاد كي يشمل عدداً من المهندسين الصناعيين لتوجيه الصناعة القائمة والتوصية باقامة صناعات جديدة .

وكانت غرفة تجارة وصناعة عمان قد اقامت معرضاً كبيراً للمنتجات الصناعية والزراعية الاردنية فى شهر ايلول من السنة الماضية فى الكلية العلمية الاسلامية بجبل عمان . اشغل المعرض حوالى ثلاثة آلاف متر مربع ، واشترك فيه حوالى مائتى عارض وزاره اكثر من ستين الف شخص . وقد حظي المعرض بزيارة جلالة الملك الحسين المظم ونال رضاءه السامي .

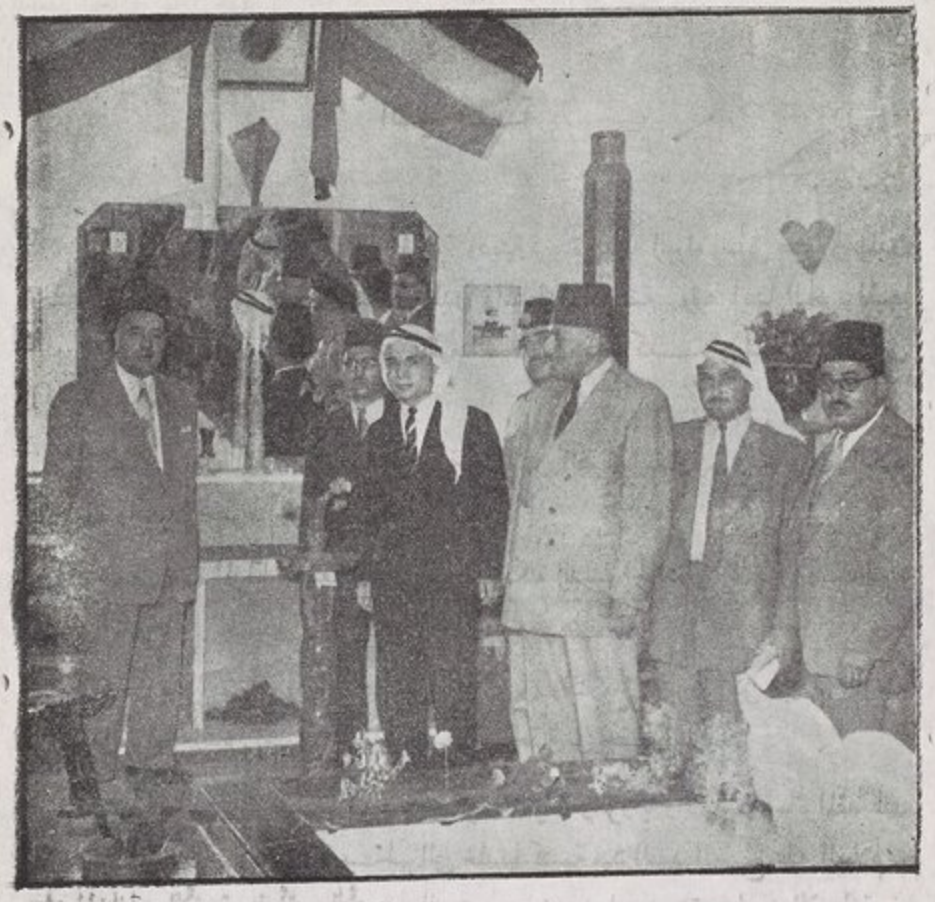

جلالة الملـــك الحسين المعظم يتفقد قسم المرمر
في المعرض الصناعي الزراعي الاردني الأول

السياحـــة

الاردن بلد سياحي يتمتع بمزايا جغرافية ودينية فريدة ، ففيه الهواء العليل صيفاً فى المدن والمناطق المرتفعة . وفيه الدفء شتاء فى المدن والمناطق المنخفضة . وفيه أيضاً البحر الميت الذي تشتهر مياهه بخواصها المعدنية التى تقوم الصحة ، وتصلح كعـــلاج لبعض الامراض الجلدية . وحمامات المياه المعدنية .

وترتبط بين مدن المملكة الاردنية الرئيسية شبكة من الطرق الممتازة . وبينها وبين البلاد المجاورة والبعيدة خطوط جوية متعددة .

وأهم من هذه المزايا الطبيعية كلها ، وجود الامكنة الدينية الخالدة فى القدس وبيت لحم ، والمآثر التاريخية فيهما ، وفى جرش والبتراء وأريحا وغيرها .

فالاردن بلد يجمع بين مزايا الطبيعة ومآثر الدين والتاريخ ، ويروي كل شبر من أرضه ناحية من نواحي الدين أو سير الانبياء المرسلين او حقبة من حقب التاريخ .

ففيه مدينة القدس وحرمها الشريف ، وكنيسة القيامة والزوايا والاديرة ، وسائر المقدسات الاسلامية والمسيحية . وفيه مدينة بيت لحم التى خلدتها كنيسة مهد السيد المسيح عليه السلام . وفيه المخلفات الأثرية منذ أقدم الأزمنة ، التى تروي صفحـــات من تـــاريخ الانسانية فى عهودها المختلفة ، فلا عجب والحالة هذه ، اذا ما اتجهت الأنظـــار نحو تشجيع السياحة اليه وتوفير جميع وسائل الراحة للزوار أثناء اقامتهم وفى روحاتهم وغدواتهم . وقد انشئت دائرة خاصة لشئون السياحة ، غايتها الاشراف على تشجيع السياحة والسهر على راحة السواح . وهي تابعة لوزارة الاقتصاد ولها مكتبان فى عمان والقدس .

عوامل النهوض القومي

في الاردن كما في البلاد العربية الشقيقة نفوس طماحه إلى المجد ، وقلوب تتفجر حماسة للنهوض من وهدة العجز ، واليقظة من سبات الضعف والاستكانة . والعرب يحاولون الآن جاهدين للتحرر من عوامل التفرقة الداخلية ، والشروع في البناء والعمران ، ووضع دعائم ثابتة لسياستهم الخارجية. فقد شعروا بمخازي الخنوع،ومذلة الخضوع ، وتأججت في صدورهم جذوة رغبة صادقة ملحة للعمل بايمان واخلاص للسير بقافلتهم في مواكب الحرية والمساواة.والوعي المتغلغل في اوساط الشعوب العربية هو الاساس الذي ستبنى عليه النهضة العربية الحديثة التي اتخذت مثلها الأعلى اعداد الامة العربية لحياة كريمة ،تتمكن من المساهمة بنصيب وافر في بناء الحضارة الانسانية . والعرب في هذا الدور من حياتهم كما في الادوار السابقة له ، يواصلون تمسكهم بشخصيتهم التي نشأت معهم ، وتأصلت فيهم بحكم بيئتهم وظروفهم ، وثقافتهم وعقيدتهم ، فهم يشغلون جزءاً هاماً من العالم ، ويرون من حقهم ان يجعلوا لمكانتهم فيه وزنا وقيمه .

ولا شك ان الطريق الى هذا الهدف ملىء بالعقبات والعثرات ، ومحفوف بالصعوبات والاشواك . ولكن الهمم العالية لا ترتد عن مقاصدها التي تؤمن بها ، وما حاجة العرب اليوم الا للتنظيم الذي يجعلهم يؤمنون بروح العصر الحالي ، تلك الروح التي تتميز بالأخذ باسباب القوة والنظام . ومجال القوة واسع لا يقتصر على قوة السلاح ، وآلة الحرب ، وانما يتعداه الى كل نشاط ونجاح في ميادين العلم ، والصحة ، والاجتماع ، وبناء الحياة الاقتصادية السليمة التي تقوم على زيادة الثروة القومية والانتفاع بها في احسن الطرق واجداها لخير المجموع . ويتناول مجال القوة ايضاً التقارب بين البلاد العربية واحكام الصلات بين الشعوب العربية كي تتوحد في ثقافتها ، ومناهل تعليمها ، وينفذ نور العلم إلى جميع اوساطها ، فلا يبقى مزارع في حقله ، او عامل في مصنعه إلا ، واكتسب نصيبا وافراً من العلم ووجد الباب امامه مفتوحاً لتحسين عمله بوحي من فكره وايمانه . أما النظام او التنسيق فلا بد منهما في ترسيخ دعائم القوة ، خشية تبعثر الجهود والمنافسة الهدامة . فالتحرر من التفكك الداخلي لا يتحقق إلا بنشر العلم، بواسطة برامج موحدة ، ذات اهداف معينة .

اما البناء والعمران فوسيلتهما انهاض الحياة الاقتصادية وقمع عقيدة القناعة بالواقع، التى جعلت الفرد العربي يقنع بالعيش على الكفاف ، مكتفيا بالسعي لتأمين حاجات معيشته الضرورية.

وهذه حركة تحتاج الى العلم والفن فى رسم المناهج وتنفيذها، والى ادارة مخلصة رشيدة تقود الصفوف ، وتنير السبيل امام العاملين والراغبين فى العمل . وحالة الفقر المدقع فى البلاد العربية لا تمحوها إلا المشاريع الانتاجية التى تزيد الثروة التى تمكن البلاد من الانفاق على الخدمات المختلفة اللازمة لحياة البلاد .

وليس ثمة ريب بأن السياسة الخارجية العربية ستبقى ضعيفة حتى تتقوى عوامل النهوض الداخلي . ومن واجب المسئولين وقادة الرأي فى البلاد العربية وضع مناهج عامة تصلح للتطبيق فى البلاد العربية كافة ، الى الحد الذي يلائم وضع بالعروبة وظروف كل بلد منها ، وتتجه جميعها نحو تعزيز السيادة العربية ، وصون استقلالها. فالنهوض اليوم هو غايتنا ووسيلتنا لحياة حرة ابية ، تحفظ للعرب كيانهم ومقامهم بين الامم . ان موضوع النهوض القومي موضوع متعدد التفاصيل، وغاية الرجاء أن يزداد اهتمام المسئولين بامره ، فيعملوا على ايضاح طرقه ووسائله وكيفية تعبيد هذه الطرق ، واستخدام تلك الوسائل للوصول الى الغاية المنشودة .

صناعة صقل المرمر والرخام

تأسست شركة التنقيب عن المعادن الاردنية عام ١٩٤٦ وكانت غايتهـــا التنقيب عن المعادن فى أراضي المملكة واستغلالها . وقـــد حفز اكتشاف حجر المرمر بكميات وافرة ، الشركة على انشاء معمل لقطع الرخام والمرمر وصقلهما، على مساحـــة كبيرة واقعة على طريق عمان ـــ المحطة . ومن ثم استحضرت بعض الفنيين الايطاليين للعمل فى مصانعها ، كما قامت بنفس الوقت بتعليم عدد من أبناء البلاد هذه الصناعة الهامة ، حيث استطاعت بعد مدة وجيزة الاستغناء عن الفنيين الاجانب وأصبحت كافة اليد العاملة فى المعامل من أبناء البلاد .

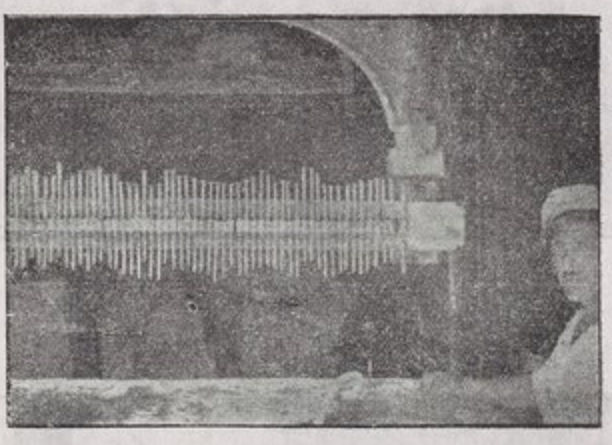

قطع الصخور الصماء بالمناشير الفولاذية

بدىء باقامة المنشئات الخاصة بمعامل الشركة ، وتركيب الآلات فى سنة ١٩٤٩ وبوشر بالعمل فى اول سنة ١٩٥٠ ونزل الانتاج الاول الى الاسواق المحلية ، ومن ثم الى أسواق البلاد العربية المجاورة كالعراق وسوريا ولبنان . كما ان بلداناً كثيرة منها مصر واميركا وايطاليا وانجلترا وغينيا ، طلبت شراء كميات وافرة من منتجات الشركة ، مما حدا بالشركة الى توسيع معاملها وزيادة الانتاج لسد حاجات البلاد الراغبـــة بشراء منتجاتها . وفعلاً اوفدت عضوين من أعضائها الى ايطاليا لشراء آلات جديدة تقوم الى جانب الآلات الحـــالية بالعمل على توسيع الانتاج ، بحيث تزداد النسبة الى ثلاثة أضعاف الانتاج الحالى .

وقد عملت الشركة على حفر بئر ارتوازية فى ارض المعمل لتقوم بسد حاجات المعمل المتزايدة من المياه . وأقامت آلة خاصة لسحب المياه من البئر الى الخزان الكبير الذي بنى خصيصاً لهذه الغاية . كما أنشأت مولدات كهربائية خاصة بها.

ولما كانت هناك فضلات كثيرة من قطع الرخام والمرمر من مخلفات العمل فقد قررت

اعضاء مجلس ادارة الشركة ينقبون عن الحجر

نقل الأحجار الضخمة الى داخل المعامل

الشركة الاستفادة منها فى صناعة بلاط (الموزاييك) على اختلاف أنواعه . فأنشأت معملاً خاصاً بهذا النوع الذي لاقى رواجاً عظيماً فى الاسواق ، كما استحضرت كسارة خاصة لطحن هذه الفضلات . وقامت الشركة بتصدير الفائض عن حاجتها وحاجات المصانع المحلية الى الخارج

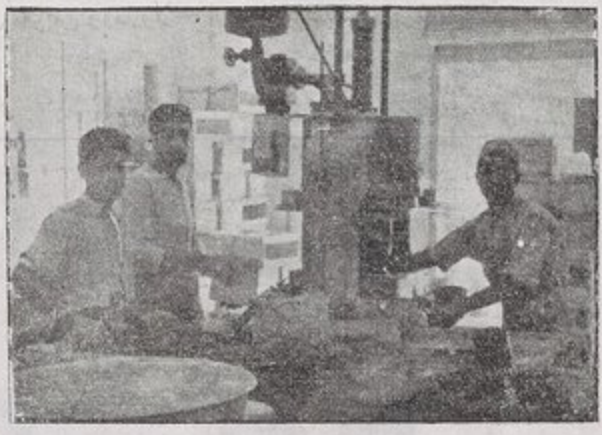

أحد أقسام صناعة البلاط

ولدى الشركة الآن عدد من المحاجر فى الضفتين أهمها محجر (قصر الحمام) ويبعد عن عمان حوالى ٨٠ كيلو متراً وتبلغ مساحته حوالى عشرة آلاف دونم ، ويستخرج منه الحجر الملون «البنى والاخضر» . كما توجد فى الضفة الغربية عدد من المحاجر منها محجر خاص بالشركة ويقع فى أراضي بيت لحم ومساحته عشرة دونمات تقريباً . ويقوم بالعمل فى معامل ومحاجر الشركة حوالى ١٥٠ موظفاً وصانعاً وعاملاً .

ويمتاز الرخام الاردني بالوانه المتعددة وأشكاله الجميلة ، التى لا يضارعها مثيل فى أي قطر من أقطار العالم ، وخاصة اللونين الاخضر والبنى ، كما يعتبر هذا المشروع الاول من نوعه فى البلاد العربية والاقطار الشرقية . فى طليعة المشاريع الاقتصادية الناجحة فى الاردن ويبشر بفضل جهود القائمين عليه بمستقبل باهر ، يساهم فى رفع اسم الاردن عالياً فى الاسواق العالمية .

وقد قامت الشركة بعرض منتجاتها فى بعض المعارض العالمية فى بلدان اوربا ، ومنها معرض باري فى ايطاليا سنة ١٩٥٠ وقد تلقت الشركة حينئذ من ادارة المعرض المذكور كتاباً يفيد بان القسم الاردني كان فى طليعة أقسام هذه الصناعة . كما اشتركت فى معرض بادوفا بايطاليا سنة ١٩٥٢ واكتسب شهرة واسعة . هذا وقد نقلت الشركة أقساماً من معروضاتها الى معرض روما ولا تزال تتلقى رسائل الاعجاب والتشجيع من كافة أنحاء العالم

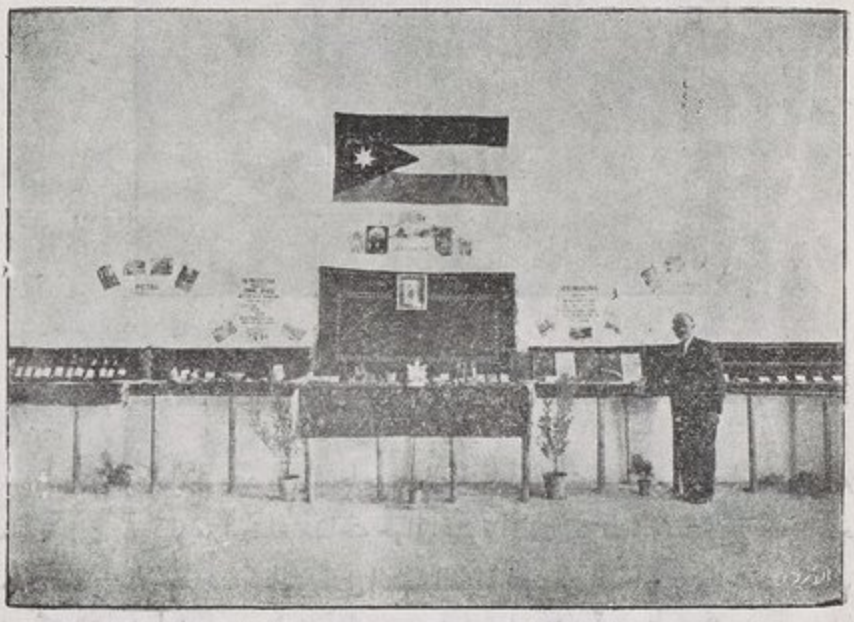

المرمر الاردني ينافس الرخام الايطالى
القسم الاردني فى معرض بادوفا بايطاليا
السيد عبدالله منى ، مدير شركة التنقيب عن المعادن فى المعرض

شركة التبغ والسجاير الاردنية المساهمة

الرأسمال المدفوع كاملا ٩٠,٠٠٠ دينار اردني

طريق رأس العين ـــ عمان

تلفون : ١٤٩ و ١٣٧٤ ص.ب ٥٩

الاولى فى المملكة

انتاجا

واتقانا

ورواجا

رأسمال عربي ـــ ايادٍ عربية

صناعة الوطن تبني مجد الوطن

جولدستار ، السيد ، سبورت

قيمتها فى جودتها وحسن مذاقها

شركة التبغ والسجاير الاردنيـــة المساهمة

تقـــدم

شركة التبغ والسجاير الاردنيـــه المساهمة

تقـــدم

شركة التبغ والسجاير الاردنية المساهمة

قسم فرز الدخان

يحق للصناعة الاردنية ان تفتخر بما حققته صناعة السجاير فى الاردن من تقدم باهر لفت انظار جميع الصناعيين فى البلاد المتقدمة وحاز اعجابهم . فقد خطت هذه الصناعة خطوات واسعة واصابت نجاحاً ملموساً تتجلى آثاره فى كثرة عدد العمال الذين تعولهم .

شركة التبغ والسجاير الاردنية المساهمة

يكفي هذه الشركة فخراً انها تمكنت بجودة الاصناف التى تقدمها للمواطنين الاردنيين من اكفاء الحاجة المحلية ومنافسة السجاير المستوردة ، ويكفيها فخراً انها تساهم اكبر مساهمة فى تخفيف البطالة .

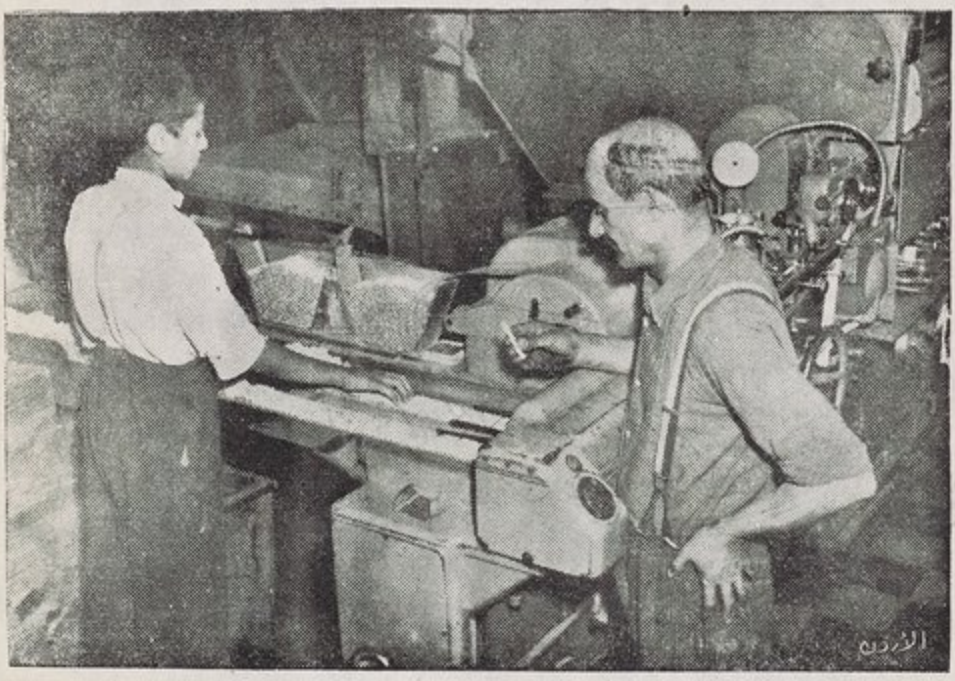

أحدث آلة لصناعة السجاير فى الشرق
أحد أقسام شركة التبغ والسجاير الاردنية المساهمة

شركة التبغ والسجاير الاردنية المساهمة

تقدم

سبورت

SPORT

Virginian Blend

شركة التبغ والسجاير الاردنية المساهمة

شركة مواد البناء الاردنية المحدودة

الشركة الوحيدة فى الشرق الاوسط التى تضمن لك الحصول على

كافة لوازم البناء بما فى ذلك المنجور والاثاث

اسعارها : دائماً مناسبة ومحدودة

شعارها : صدق فى القول والعمل

دائماً تضمن لكم الحصول على اجود انواع البضائع

بأسعـــار لا تزاحم

اعتمدوها بكافة لوازمكم

تسرون من المعاملة والخدمة

شارع طريق المحطة ـــ تلفون ٥١٢

شركة مواد البناء الاردنية المحدودة الضمان

﴿ المنجرة ﴾

تدعوكم لزيارتها حيث تجدون :

- مفروشات عصرية فاخرة
- ابتكارات فنية فى اعمـــال المنجور
- اتقـــان تـام فى دهـان الديوكو واللوسترو
- براعة فى التنجيد
- سرعة فى الانجاز
- صدق فى المواعيد
- اسعار معتدلة

عمان ــ ص.ب ٢٧٦ ــ تلفون ٥١٢

مفخرة الصناعة الوطنية

معمل فراشى عوده الغاوي

عمـان

كافة انواع الفراشي الشعر والليف للطراشة
المكانس والمعاسف على اختلاف اصنافها وانواعها
دقة وانتاج يضاهي اعظم المصنوعات الاوروبية

شعـــارنـا :

اخلاص فى العمل . . .
اتقان فى الصنع . . .
اسعار معتدلة . . .

شركة مصانع الالمنيوم والنحاس الاردنية

لأصحابها : عربي كاتبي اخوان

شارع المحطة ـ تلفون ٣٦٥ ـ ص.ب ١٠٧

تقدم امتن وافخر انواع الأدوات المنزلية المصنوعة من الألمنيوم الصافي والتي تضاهي بجودتها ورخص اسعارها المصنوعات الأجنبية

مصنوعات وطنية ، بأيد عاملة عربية

شعارهـــا

الى الامام في خدمة اقتصاديات البلاد

شركة التأمين الاردنية المحدودة

JORDAN INSURANCE CO. LTD.

J
J I C
C

شركة اردنيـــة وطنية

تأسست برؤوس اموال عربيـــة

تتعاطى اعمـال التأمينات البحرية

الوكلاء المديرون

شركة آر . تي لدجر المحدودة

اتصلوا بها لاجراء التأمينات على بضائعكم

عمان ــ شارع السلط : تلفون ٥٥٢ ص.ب ٢٧٩

وكالة اعـــلانـات خليفة

عمارة منكو ــ عمان

تلفون ١٣٣٠

مطبعة الاستقلال ٥ عمان

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 072535204

(NEC)
HC415
.26
.G487
1953